

تقرير حقوق الإنسان في الكويت لعام 2019

الملخص التنفيذي

الكويت إمارة دستورية متوارثة تحكمها عائلة الصباح. رغم وجود برلمان منتخب ديمقراطياً، فإن الأمير يتمتع بالسلطة المطلقة على معظم قرارات الحكومة. جرت الانتخابات البرلمانية العامة الأخيرة في عام 2016 وكانت حرة ونزيهة بشكل عام وفاز بعض أعضاء المعارضة بالمقاعد. وأجريت انتخابات برلمانية فرعية في مارس / آذار لمقعدين أصبحا خاليين بعد أن غادر عضوان من المعارضة البلاد إثر الحكم عليهما بالسجن.

تتحمل الشرطة المسؤولية الوحيدة عن تطبيق القوانين التي لا تتعلق بالأمن القومي حيث يشرف أمن الدولة الكويتي على أمور الأمن القومي، وكلاهما يتبع لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى خفر السواحل الكويتي. أما القوات المسلحة فهي المسؤولة عن الأمن الخارجي وتخضع لوزارة الدفاع. الحرس الوطني الكويتي هو كيان منفصل مسؤول عن حماية البنية التحتية الحيوية ودعم وزارتي الداخلية والدفاع والحفاظ على الاستعداد الوطني. تمتعت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

شملت أهم قضايا حقوق الإنسان ما يلي: تقارير عن التعذيب والاعتقال التعسفي والسجناء السياسيين والتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية والقيود على حرية التعبير والصحافة والإنترنت، بما في ذلك تجريم القذف والرقابة وحجب مواقع الإنترنت، والتدخل في حقوق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والقيود على حرية الحركة، والاتجار بالأشخاص، وتجريم السلوك الجنسي من نفس الجنس من الذكور البالغين بالتراضي، وتقارير العمل القسري بين العمال الأجانب بشكل رئيسي.

اتخذت الحكومة في بعض الحالات الإجراءات لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، سواءً في الأجهزة الأمنية أو في أي مكان آخر في الحكومة. كان الإفلات من العقاب مشكلة في قضايا الفساد.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل سلطات الحكومة أو نيابة عنها.

ت. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولكن استمر ورود أنباء عن التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي الشرطة وقوات الأمن ضد المعتقلين من الأقليات وغير المواطنين.

زعم عدة أشخاص أن أفراد الشرطة أو أفراد قوة أمن الدولة قاموا بضربهم عند نقاط التفتيش التابعة للشرطة أو أثناء الاحتجاز. أفاد ثمانية مواطنين أجانب احتجزتهم المديرية العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية عن حالات إساءة معاملة موثوقة أثناء الاعتقال أو الاستجواب، وزعم بعض المعتقلين أنهم تعرضوا للضرب بقضيب خشبي، وعلّقوا رأساً على عقب أو ضربوا أو كليهما. يجب على المدّعين العامين في اجتماعهم الأولي مع السجناء أن يسألوا ما إذا كان السجن مصاباً، وتقع المسؤولية ذلك على عاتق السجن للتطرق إلى موضوع الإساءة إليه. كما يبحث المدّعون عن أية إصابات واضحة. إذا ذكر السجن أنه مصاب أو إذا كانت الإصابات ظاهرة، يجب على المدّعين أن يسألوا كيف حدثت الإصابة وإحالة السجن إلى الأطباء. زعم مواطنٌ أجنبيٌ واحد خلال اجتماعه مع المدعي العام أنه تعرض لسوء المعاملة، لكن لم تجد السلطات أي دليل على الانتهاك في هذه القضية أو في الحالات السبع الأخرى المتعلقة برعايا أجانب احتجزتهم المديرية العامة لمكافحة المخدرات.

تقدم عامل إيراني مهاجر في يونيو / حزيران بشكوى إلى السلطات يزعم أن ضابط أمن دولة اقتحم متجره وضربه. وبعد تلقي نسخة من التقرير الطبي أمر وكيل النيابة بتسجيل الواقعة كجناية والقبض على الضابط. كما اعتقل المحققون في يونيو / حزيران رجل شرطة وجندياً لاغتصاب امرأة كويتية أثناء احتجازها لدى الشرطة.

وفي مارس / آذار قبض على مسؤول في وزارة الداخلية بتهمة التحرش بثلاثة صبية تتراوح أعمارهم بين 9 و10 و11 سنة. أصدر المدعي العام مذكرة توقيف وفتح تحقيقاً جنائياً. اختطف ضابط أمن المطار في يونيو / حزيران عاملة منازل مهاجرة من الفلبين واغتصبها بعد وصولها إلى البلاد، وأصدرت السلطات مذكرة توقيف بحق الضابط.

في ديسمبر / كانون الأول زعم أفراد أسرة مواطن كويتي معاق أنه توفي أثناء احتجازه في إدارة مكافحة المخدرات نتيجة التعذيب. أوقف وزير الداخلية ضابطين وأربعة من رجال الشرطة المتورطين في الحادث وأحال القضية إلى النيابة العامة.

حققت الحكومة في الشكاوى ضد ضباط الشرطة واتخذت الإجراءات التأديبية عند الضرورة. تضمنت الإجراءات التأديبية الغرامات والاحتجاز، وأحياناً الإقالة أو الطرد من الوظائف المهنية. لم تنشر الحكومة نتائج تحقيقاتها أو أي عقوبات فرضتها. وفقاً لأحدث الأرقام الحكومية تم تقديم 120 شكوى عن العنف الجنسي أو الجسدي من قبل السجناء في السجون الرئيسية الأربعة. وتلقت الحكومة حتى ديسمبر / كانون الأول 643 شكوى من عامة الناس ضد موظفي وزارة الداخلية. وبينما كانت الأغلبية رداً على الإساءة اللفظية، كان عددٌ "قليلٌ جداً" يتعلق بإساءة استخدام السلطة. ومن بين القضايا البالغ عددها 643 حالة "عوقب" 154 من موظفي الوزارة وأحيلت 17 قضية إلى المحكمة، وتم طرد 31 من موظفي الوزارة من مناصبهم.

على الرغم من أن التحقيقات الحكومية لا تؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى دفع تعويض للضحايا، إلا أنه يمكن للضحية استخدام التقارير الحكومية ونتائج الإجراءات التأديبية الداخلية لطلب التعويض عن طريق المحاكم المدنية. أمرت محكمة النقض في سبتمبر / أيلول وزارة الداخلية بدفع 50.000 دينار كويتي (165.000 دولار) كتعويض لورثة محمد الميموني الذي تعرض للتعذيب حتى الموت على أيدي ضباط أمن الدولة في 2011.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

وفقاً للجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة (البرلمان) فإن السجون تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير النظافة والصرف الصحي، وكانت مكتظة وتعاني من فسادٍ واسع النطاق في الإدارة مما أدى إلى تعاطي المخدرات من قبل السجناء، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بسلامة السجناء. أكد المراقبون الدوليون الذين زاروا السجن المركزي تقارير تعاطي المخدرات والاتجار بها، فضلاً عن الاكتظاظ، وأشار المراقبون إلى أن القضايا المتعلقة بالصرف الصحي وصيانة المرافق تحسنت بشكل عام عن العام السابق. وأصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة في فبراير / شباط تقريراً عن أوضاع السجناء في السجون، وقدمت توصيات لحماية حقوق السجناء، ومنها وضع خطة وطنية لمكافحة الجريمة، وزيادة الجهود المبذولة لإعادة تأهيل السجناء، وإيجاد بدائل عن أحكام السجن، وتعزيز العدالة التصالحية. في سبتمبر / أيلول علّقت وزارة الداخلية عمل مدير السجن المركزي و26 ضابطاً ورجل شرطة وأحالتهم إلى التحقيق لعدم تأمين السجن. وزعمت وزارة الداخلية أن إهمالهم أدى إلى تهريب الهواتف المحمولة والمواد المحظورة إلى السجن.

الأوضاع المادية: ظل اكتظاظ السجون يمثل مشكلة كبيرة، إذ يتشارك السجناء في عنابر نوم كبيرة تم تصميمها لاستيعاب 20-30 نزلياً، ولكن أفاد السجناء في المرافق أنه من الشائع احتجاز ضعف أو ثلاثة أضعاف هذا العدد من السجناء في زنزانية واحدة. وقال نزلاء محتجزون في السجن المركزي إن زنزين السجن كانت مزدحمة للغاية لدرجة أنهم أُجبروا على النوم على الأرض، أو على مراتب في الردهة خارج الزنزانية، أو مشاركة الأسرة مع نزلاء آخرين.

أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في فبراير / شباط قراراً بالعفو عن عشرات السجناء المحتجزين بتهم مختلفة، بما في ذلك الإفراج الفوري عن 161 سجيناً وتخفيف العقوبات على 545 آخرين، كما أصدر في تشرين الثاني / نوفمبر عفواً عن عضو سابق في مجلس الأمة (النائب) فهد الخنة الذي عاد في الأسبوع السابق من منفى ذاتي في تركيا لمدة عامين. في يونيو / حزيران أعلن الوكيل المساعد للمؤسسات الإصلاحية ومؤسسات إنفاذ القانون في وزارة الداخلية اللواء فراج الزعبي أنه سيتم تركيب 120 هاتفاً أرضياً داخل معظم أقسام السجن المركزي للسيطرة على تهريب الهواتف المحمولة إلى السجناء من قبل زوار السجون أو أفراد الأسرة أو المحامين. وسيتمكن النزلاء من استخدام الهاتف بين الساعة 8 صباحاً و8 مساءً لمدة 10 دقائق كحد أقصى للاتصال الواحد. وفقاً للحكومة يُسمح للسجناء بإجراء مكالمات هاتفية محلية بالفيديو يومياً، ومكالمات فيديو دولية واحدة شهرياً.

تم توفير مجمع حضانة للسجينات مع أطفالهن الصغار. وذكر المسؤولون أن السجن غير مصمم لاستيعاب السجناء ذوي الإعاقة.

غالباً ما تجاوز عدد السجناء في مركز طلحة للترحيل 500 معتقلاً، وقد تم تصميم المركز لاستيعابهم لفترات وجيزة. أعلنت وزارة الداخلية في أكتوبر / تشرين الأول عن افتتاح أجنحة جديدة للنساء في مركز الترحيل يستوعب 360 نزيلة. واجه المعتقلون المقيمون هناك أسوأ الظروف في نظام السجون، إذ تم احتجاز النساء غير المواطنين اللاتي سيتم ترحيلهن في سجن النساء في مجمع السجن المركزي بسبب عدم وجود مرافق منفصلة في مركز الترحيل. أفاد المندوبون المقيمون من مختلف البعثات الأجنبية بأن المحتجزين اشتكوا من التمييز على أساس الأصل القومي ووضع الجنسية.

الإدارة: وردت بعض التقارير عن الفساد وانعدام الإشراف من قبل الإدارة على نظام السجون ومراكز الاعتقال. ورغم تقدّم السجناء بالشكاوى ضد مسؤولي السجن وضد النزلاء الآخرين، لم تتوفر أي معلومات بشأن حل هذه الشكاوى.

الرقابة المستقلة: سمحت وزارة الداخلية بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل بعض المراقبين غير الحكوميين وجماعات حقوق الإنسان الدولية. وكانت الموافقة الخطية مطلوبة للزيارة من قبل المنظمات المحلية غير الحكومية. سمحت السلطات لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز. كما تم السماح للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بزيارة السجون خلال العام. وذكر مسؤول حكومي أن المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية زارت السجون حوالي 17 مرة خلال العام. وقام وفد من الديوان الوطني لحقوق الإنسان في يوليو / تموز بتفتيش السجن المركزي وسجن النساء والسجن العام. وأشار الوفد إلى اكتظاظ سجن النساء. وعزا مسؤولو إدارة السجون الاكتظاظ إلى حقيقة أن بعض المعتقلين كانوا ينتظرون صدور أحكام قضائية، الأمر الذي أحرّ إجراءات الترحيل. وأشار الوفد أيضاً إلى وجود حوالي 20 طفلاً مع أمهاتهم في السجن، وتتراوح أعمارهم بين شهر واحد وثلاث سنوات.

ث. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي. ومع ذلك فقد وردت تقارير عديدة تُفيد بأن الشرطة قامت باعتقالات تعسفية عديدة للعمال المهاجرين، بغض النظر عن وضع إقامتهم، كجزء من الإجراءات المستمرة ضد الأفراد الموجودين في البلاد بشكل غير قانوني.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يجب على ضابط الشرطة عموماً الحصول على مذكرة توقيف من المدعي العام أو القاضي قبل إجراء الاعتقال، باستثناء حالات المطاردة أو عند ملاحظة ارتكاب الجريمة. وردت أنباء عديدة عن قيام الشرطة باعتقال واحتجاز أشخاصاً أجنبياً دون أمر قضائي، وذلك في المقام الأول كجزء من عمل الحكومة ضد المقيمين غير القانونيين. وفي يونيو / حزيران قبض على أكثر من 800 شخص خلال حملة قمع قامت بها الشرطة على حاملي تأشيرات منتهية الصلاحية ممن انتهكوا قوانين الإقامة والفايزين. لا تقبل المحاكم عادةً أي قضايا دون مذكرات صادرة قبل الاعتقالات. أبلغت السلطات المعتقلين على الفور بالتهمة الموجهة إليهم وسمحت لهم بالاتصال بمحاميتهم وأفراد أسرهم. حققت الشرطة في معظم قضايا الجرح، وأطلق سراح المشتبه بهم في غضون 48 ساعة بعد دفع الكفالة أو الغرامة. بالنسبة إلى الجرح والجنایات الأكثر خطورة، يمكن للشرطة أن تحتجز المشتبه فيه لمدة أربعة أيام كحد أقصى من تلقاء نفسها قبل أن تحيل القضية إلى المحاكمة. ومع ذلك كانت هناك حالات للمحتجزين، وخاصة المحتجزين بتهمة تتعلق بجرائم المخدرات، تم احتجازهم لفترات تتراوح من أسبوع إلى أسبوعين، ولم يكونوا على علم بالتهمة المحددة الموجهة إليهم، كما لم يُسمح لهم بإجراء مكالمات هاتفية أو الاتصال بمحاميين أو بأفراد الأسرة.

ولاحظ المندوبون الدبلوماسيون أن السلطات سمحت في بعض الحالات للمحاميين بحضور الإجراءات القانونية لكنها لم تسمح بالاتصال المباشر مع موكلتهم. وحُكم على بعض المتهمين غيابياً. يُمنع المحتجزون الذين يواجهون تهمة "أمن الدولة" بشكل روتيني من الاتصال بمحاميتهم وبالمتترجمين الشفهيين و مترجمي الوثائق قبل جلسات الاستماع. وكثيراً ما علم المتهمون الذين لا يتحدثون العربية أو يفهمونها بالتهمة الموجهة إليهم بعد

محاكمتهم، لأنه لم يتم توفير مترجم عندما وُجّهت إليهم التهم. يشترط القانون تحديد قضائي فوري لشرعية الاعتقال، إذا طلب المعتقل ذلك. إذا وُجّهت السلطات الاتهام، يجوز للمدعي العام أن يحتجز المشتبه به لمدة 10 أيام إضافية لجنحة خطيرة وثلاثة أسابيع بالنسبة للجناية لاستجواب المشتبه فيه والتحقيق في القضية. كما يجوز للمدعين العامين أيضاً الحصول على أوامر من المحكمة بتمديد الاحتجاز لمدة 15 يوماً أخرى، مع حد أقصى لمدة أربعة أشهر في انتظار المحاكمة. يوجد نظام كفالة معمول به للمتهمين الذين ينتظرون المحاكمة. وتقوم نقابة المحامين بتقديم محامين للمتهمين المعوزين، وفي هذه الحالات، لا يملك المدعى عليهم خيار اختيار المحامي المكلف بهم. عادةً ما يتم احتجاز المتهمين في قضايا المخدرات بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أيام أثناء التحقيق في قضاياهم.

تحقق وزارة الداخلية في اتهامات الجُنح وتحيل القضايا إلى محكمة الجُنح حسب الاقتضاء. وكيل وزارة الداخلية مسؤول عن الموافقة على جميع أوامر الترحيل الإدارية.

الاعتقال التعسفي: وردت تقارير تفيد بأن الشرطة احتجزت بشكل تعسفي أثناء المداهمات الأفراد غير المواطنين والذين يحملون تصاريح إقامة سارية المفعول وتأثيرات دخول. وفي فبراير / شباط أمرت المحكمة الإدارية وزارة الداخلية بدفع 5000 دينار كويتي (16000 دولار أمريكي) عن الأضرار التي لحقت بمواطنٍ بعد اعتقاله عن طريق الخطأ. وأصدر النائب رياض العدساني في أكتوبر / تشرين الأول بياناً ينتقد فيه وزارة الداخلية بعد أن ألقى محققون في زي مدني القبض خطأً على الشخصية الإعلامية البارزة ماضي الخميس. وأطلق سراح الخميس بعد ذلك.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان الاعتقال التعسفي المطول قبل المحاكمة وارداً. فاحتجزت السلطات بعض المعتقلين لمدة تزيد عن فترة الاعتقال القصوى البالغة ستة أشهر. أفادت منظمات غير حكومية مطلعة على النظام القضائي أنها تعتقد أن عدد القضايا والمدعين العامين العاملين في وزارة العدل كان غير مناسب للتعامل مع القضايا في الوقت المناسب، وهو السبب الرئيسي للتأخير.

شكّل الاعتقال المطول في مركز ترحيل طلحة والذي تديره الحكومة مشكلة أيضاً، لا سيما عندما كان المحتجز عاملاً مهاجراً يدين بالمال لمواطن كويتي، أو كان مواطناً من بلد ليس له تمثيل دبلوماسي في الكويت لتسهيل وثائق الخروج. إلا أن الحكومة زعمت بأن معظم حالات الترحيل تم حلّها في غضون ثلاثة أيام.

في قضية فساد مستمرة منذ العام 2017 تتعلق مؤسسة الموائئ الكويتية مع شركة خاصة، ادّعى محامو الدفاع وجود مخالفات إجرائية واحتجاز مطول قبل المحاكمة وكفالة مفرطة.

ج. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون والدستور على استقلالية القضاء، واحترمت الحكومة بشكل عام استقلال القضاء ونزاهته. يرشح المجلس الأعلى للقضاء جميع المدعين والقضاة ويقدم الترشيحات إلى الأمير للموافقة. يتلقّى القضاة الذين كانوا مواطنين تعييناتهم مدى الحياة حتى يبلغوا سن التقاعد الإلزامي، أما القضاة الذين كانوا من غير المواطنين فيتم تعيينهم وفق عقود قابلة للتجديد من سنة إلى ثلاث سنوات. يجوز للمجلس الأعلى للقضاء عزل القضاة لسبب ما. كثيراً ما ادّعى السكان من غير المواطنين تحييز المحاكم لصالح المواطنين أثناء البت في النزاعات القانونية. كانت هناك حالات تم فيها احتجاز أصحاب الإقامة القانونية - ولا سيما العمال المهاجرين - وترحيلهم دون اللجوء إلى المحاكم.

لا تخضع مسائل الجنسية أو الإقامة للمراجعة القضائية بموجب القانون، لذا فإن غير المواطنين الذين يُقبض عليهم بسبب الإقامة غير القانونية، أو أولئك الذين أُلغيت إقامتهم القانونية بسبب الاعتقال، لا يمكنهم الوصول إلى المحاكم. يشترط البند الذي يسمح للسلطات الحكومية بترحيل شخص إدارياً دون مراجعة قضائية أن يشكل ذلك الشخص تهديداً للأمن الوطني أو ضاراً بمصالح الدولة. ويُستخدم القانون على نطاقٍ واسعٍ ويُخضع غير المواطنين المتهمين بارتكاب جرائم غير جنائية، بما في ذلك بعض مخالفات الإقامة والمرور، لعمليات الترحيل الإدارية التي لا يمكن الطعن فيها في المحكمة، أما الأشخاص من غير المواطنين والمتهمين في قضايا جنائية فيواجهون عمليات ترحيل قانونية يمكن الطعن فيها في المحكمة.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على افتراض البراءة والحق في محاكمة علنية عادلة، وتطبق السلطة القضائية هذا الحق بشكل عام. يمنع القانون الإساءة للمتهمين جسدياً أو نفسياً. يتمتع المدعى عليهم بالحق في حضور محاكمتهم وتلقي معلومات تفصيلية فورية عن التهم الموجهة إليهم. المحاكمات الجنائية علنية، ما لم تُقرر المحكمة اللجوء للإجراءات المغلقة "للحفاظ على النظام العام" أو "للحفاظ على الآداب العامة". تلتزم نقابة المحامين بناءً على طلب المحكمة بتعيين محامٍ بصورة مجانية للمعوزين في القضايا المدنية والتجارية والجنائية، وقام المدعى عليهم باستخدام هذه الخدمات. للمتهمين الحق في الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد الدفاع. لم تكن معظم وثائق المحكمة متاحة للعموم. يتعين على وزارة العدل تزويد المتهمين بمتروجم شفهي طيلة العملية القضائية، ولكن عملياً لم يكن هذا يحدث دائماً.

للمتهمين الحق في مواجهة جهة الادعاء ومواجهة الشهود ضدهم، وتقديم شهودهم، إلا أن هذه الحقوق لم تُحترم دائماً في الممارسة العملية. لا يمكن إرغام المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. للمتهمين الحق في استئناف الأحكام أمام محكمة أعلى، ومارس الكثيرون هذا الحق.

بموجب قانون العمل المنزلي، يُعفى العمال المنزليون من رسوم المحاكم. إذا لم يكن للعمال الأجانب محامٍ يمثلهم قانونياً قام النائب العام بترتيب ذلك نيابة عنهم، ولكن بتدخل محدود أو معدوم من قبل العمال أو أسرهم. عندما استعان العمال بطرفٍ ثالث لرفع الدعوى، غالباً ما تم حل القضايا بدفع صاحب العمل تسوية نقدية لتجنب المحاكمة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

وردت حالات كثيرة لأشخاص محتجزين بسبب آرائهم السياسية. اعتقلت الحكومة 12 شخصاً على مدار العام بتهم كإهانة الأمير أو إهانة قادة دول الجوار أو إهانة القضاء. تمت تبرئة أحد المتهمين، وحُكم على الآخرين بالسجن أو احتجزوا رهن إصدار حكم نهائي. تراوحت الأحكام الصادرة خلال العام بسبب إهانة الأمير أو القادة الآخرين أو التحدث ضدهم على وسائل التواصل الاجتماعي من السجن لمدة ستة أشهر، وتصل إلى 10 سنوات مع الغرامات إذا تعددت الجرائم.

تراقب الحكومة وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال وتسجن المدونين والنشطاء السياسيين بتهمة التعبير عن الآراء والأفكار المناهضة للحكومة. ذكرت وسائل الإعلام وقوع ما بين اثنين إلى أربع إدانات من هذا القبيل شهرياً. حكمت محكمة الاستئناف في يوليو / تموز على المدون مساعد المسلم بالسجن لمدة خمس سنوات

مع العمل وغرامة قدرها 10000 دينار كويتي (33000 دولار) لنشره تصريحات تعتبر مسيئة للإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى إهانة الأمير ونشر الأخبار الكاذبة. في ديسمبر / كانون الأول حكمت المحكمة الجنائية على المسيلم بالسجن سبع سنوات إضافية مع الأشغال الشاقة لإهانة الأمير والقضاء وتداول أخبار كاذبة. أعلنت وزارة العدل في سبتمبر / أيلول أنه تم إصدار 589 حكماً قضائياً ضد مستخدمي تويتر بين فبراير 2016 وديسمبر 2018. ومن بين تلك الأحكام كان هناك 37 حكماً بالسجن.

كجزء من حكم صدر في سبتمبر / أيلول بتبرئة مستخدم تويتر من تهمة تهديد الأمن القومي، أعلنت محكمة النقض أن "الحرية في الكويت هي أسلوب حياة"، وأن هذه الحرية "مكرسة" في دستور البلاد. وأشارت المحكمة إلى أنه "عند التعبير عن الآراء لا يجب اعتبار التعليقات التي أدلى بها مستخدمو تويتر حول شؤون الدول الأخرى وقضايا الآخرين ... أعمالاً عدوانية".

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

ينص القانون على نظام قضائي مستقل ونزيه، ومحاكمة الأفراد أو المنظمات في المسائل المدنية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لكن السلطات لم تُنفذ مثل هذه الأحكام أحياناً لأسباب سياسية. تستخدم السلطات أحياناً العقوبات الإدارية أيضاً في الشؤون المدنية، مثل فرض حظر السفر أو الترحيل. في معظم حالات انتهاكات حقوق الإنسان أو قانون العمل يمكن للضحايا مراجعة الهيئة العامة للقوى العاملة أو إدارة العمالة المنزلية للتوصل إلى تسوية تفاوضية خارج نطاق المحكمة. إن لم ينجح ذلك، يمكن للأفراد متابعة قضاياهم في المحكمة، رغم أن هذه العملية كانت في كثير من الأحيان طويلة، مما يجعلها غير واقعية للعديد من العمال المهاجرين.

أشارت تقارير صحفية في مايو / أيار إلى أن الأخطاء الإجرائية في عام 2018 تسببت في فقدان 500 سجين حقهم في الطعن في إداناتهم أمام محكمة النقض. وقالت التقارير إن 700 سجين فقدوا هذا الحق عام 2017.

لا توجد آلية إقليمية للطعن في القرارات المحلية السلبية بشأن حقوق الإنسان.

ح. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الأعمال، واحترمت الحكومة هذا الحظر. ومع ذلك كان ضباط الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية يراقبون بانتظام مواقع التواصل الاجتماعي المتاحة للجمهور ويسعون للحصول على معلومات حول مالكي الحسابات، على الرغم من أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي المملوكة للأجانب رفضت معظم طلبات الحصول على المعلومات.

البدون هم عرب بدون جنسية معترف بهم من قبل السلطات لكنهم لم يُمنحوا الجنسية الكويتية. تعرض نشطاء البدون للمداهمات على المنازل ومصادرة الأجهزة الإلكترونية والاحتجاز خلال العام لمشاركتهم في احتجاجات تموز المتعلقة بحقوق البدون. كما زعم بعض النشطاء الكويتيين أنهم أو أفراد أسرهم حُرِّموا من الحصول على التعليم والرعاية الصحية والوظائف نتيجة الدفاع بالنيابة عن البدون.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة، على الرغم من انتهاك هذه الحقوق. أدانت المحاكم أكثر من عشرة أفراد للتعبير عن آرائهم، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. يعاقب القانون الأشخاص الذين ينشئون أو يرسلون رسائل "غير أخلاقية" ويمنح بعض السلطات غير المحددة سلطة إلغاء خدمات الاتصال لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

حرية التعبير: يضع قانون المطبوعات والنشر موضوعات محظورة على النشر والمناقشة، ويبيّن على السابقة التي حددها قانون العقوبات. تشمل المواضيع المحظورة للنشر إهانة الدين، وخاصة الإسلام، وانتقاد الأمير وإهانة أعضاء السلطة القضائية أو ازدراء الدستور، وتعرض المعلومات السرية للخطر وإهانة فرد أو دينه، والشعوذة، ونشر معلومات قد تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة أو خلق مخاوف كاذبة بشأن الاقتصاد. فرضت الحكومة بشكل عام قيوداً على حرية التعبير في الحالات التي يُزعم أنها تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك تمجيد صدام حسين والإشارة إلى "الخليج العربي" باسم "الخليج الفارسي".

أفاد نشطاء محليون أنه تم الاتصال بهم بانتظام من قبل أجهزة أمن الدولة ومسؤولي وزارة الإعلام بعد أن نشروا آراء اعتُبرت مخالفة لرأي الحكومة، كما أفاد النشطاء بأن السفارة الكويتية اتصلت لنفس السبب أثناء إقامتهم في الخارج. وقال وزير الخارجية في أكتوبر / تشرين الأول إنه وجّه "البعثات الدبلوماسية الكويتية [في الخارج] بملاحقة الأشخاص المسيئين للكويت أو قادتها بحزم". بحلول نوفمبر / تشرين الثاني كانت وزارة الخارجية قد تلقت 52 شكوى من سفارات مختلفة في الكويت: 43 ضد مدونين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، والباقي ضد الصحف المحلية وشبكات التلفزيون، وذلك وفقاً لتقارير صحفية. وأشارت التقارير نفسها إلى أن السفارات الكويتية بالخارج رفعت 25 قضية ضد المدونين وشبكات التلفزيون في الدول المضيفة، متهمّة إياهم بالإساءة إلى الكويت، بحسب الوزارة. لم تتخذ السلطات الحكومية دائماً الإجراءات الفورية في حالات منشورات ووسائل التواصل الاجتماعي التي اعترض عليها المواطنون أثناء تواجدهم في الخارج، ولكن بموجب القانون قد تتخذ الحكومة الإجراءات بمجرد عودتها إلى البلاد. بموجب القانون الحالي هناك مساحة واسعة لتفسير ما يشكل جريمة عند التعبير عن المعارضة ضد الأمير أو الحكومة، ويمكن أن يواجه النشطاء ما يصل إلى سبع سنوات في السجن لكل تهمة من الجرائم.

في مايو / أيار أيدت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن على 22 مواطناً، بينهم شخصيات إعلامية ونشطاء سياسيون، بتهمة تكرار الخطاب "المعادي للأمير" الذي أدلى به زعيم المعارضة السابق مسلم البراك في 2012، كما أمرت المحكمة كل منهم بدفع كفالة قدرها 3000 دينار كويتي (10000 دولار).

واصلت المحاكم إصدار أحكام بالسجن المؤبد على النشطاء السياسيين بتهمة التحدث علناً ضد الأمير أو الحكومة أو الدين أو الدول المجاورة. في إحدى الحالات حُكم على مواطن بالسجن لمدة 86 عاماً للتعبير عن رأيه المناهض للحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي حالة أخرى حُكم على مواطن بمدة 75 عاماً. فرّ كلا المواطنين من البلاد قبل صدور الأحكام.

أدين الناشط السياسي صقر الحشاش الذي كان خارج البلاد في منفى ذاتي، عدة مرات (بما في ذلك مرتين خلال العام) بتهمة مختلفة شملت التشهير بالأمير والتحدث علناً ضد القضاء وإهانة دول الجوار مثل البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. وفي الآونة الأخيرة حُكم على الحشاش بالسجن لمدة خمس سنوات إضافية بتهمة التشهير بالأمير، وبذلك يصل إجمالي العقوبة إلى 92 سنة.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: كانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة وأُعربت عن مجموعة متنوعة من الآراء. كانت جميع وسائل الإعلام المطبوعة مملوكة للقطاع الخاص، على الرغم من أن استقلالية وسائل الإعلام كانت محدودة. لم تسمح الحكومة لشركات النشر الدينية غير الإسلامية، إلا أن العديد من الكنائس نشرت مواد دينية لكن لاستخدامها فقط من قبل أتباعها. ينص القانون على فرض غرامات كبيرة وعقوبة تصل إلى 10 سنوات سجن للأشخاص الذين يستخدمون أي وسيلة لتخريب الدولة (بما في ذلك وسائل الإعلام). يجوز لوزارة التجارة والصناعة حظر أي مؤسسة إعلامية بناءً على طلب وزارة الإعلام. ويمكن للمنظمات الإعلامية الطعن في حظر وسائل الإعلام في المحاكم الإدارية. يجب على ناشري الصحف الحصول على رخصة تشغيل من وزارة الإعلام. تخضع وسائل الإعلام الإذاعية المكونة من محطات حكومية وخاصة لنفس القوانين المطبقة لوسائل الإعلام المطبوعة. في نوفمبر / تشرين الثاني أمرت لجنة حكومية مكلفة بالتحقيق في مزاعم فقدان أموال عامة بأن تظل تحقيقاتها سرية، وحظرت نشر أي أخبار عن التحقيق في جميع وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية.

في أكتوبر / تشرين الأول قضت محكمة مدنية بأنه يجب على وزارة الداخلية دفع 60 ألف دينار كويتي (200 ألف دولار) إلى صحفي كتعويض عن اعتداء تعرض له من قبل الشرطة أثناء تغطيته لاحتجاجات عام 2010.

الرقابة أو تقييد المحتوى: فرضت وزارة الإعلام الرقابة على جميع الكتب المستوردة والأفلام التجارية والمطبوعات الدورية وأشرطة الفيديو والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية وغيرها من المواد حسب الإرشادات المطبقة على الخطابات ووسائل الإعلام. في مايو / أيار أظهرت إحصائيات صادرة عن وزارة الإعلام أنه تم حظر استيراد 3766 كتاباً بين 2016 و2018. عرضت وسائل الإعلام مجموعة من الآراء حول الموضوعات المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية، ولكن يبدو أنها تخضع جميعها للرقابة الذاتية وتتجنب المناقشة النقدية حول مواضيع مثل الأمير والسياسة الخارجية والدين، وذلك لتجنب التهم الجنائية أو الغرامات أو للاحتفاظ بتراخيصها، كما خضعت المناقشات حول بعض المواضيع الحساسة مثل دور المرأة في المجتمع والجنس للرقابة الذاتية. فرضت السلطات الرقابة على معظم المواد التعليمية باللغة الإنجليزية التي ذكرت محرقة اليهود وطالبت المواد التعليمية إما للإشارة إلى إسرائيل على أنها "فلسطين المحتلة" أو لإزالة هذه المراجع بالكامل، على الرغم من أن السلطات لم تفرض الرقابة على هذه المواضيع في وسائل الإعلام الإخبارية. سمحت أطباق الأقمار الصناعية المتاحة على نطاق واسع والشبكات الخاصة الافتراضية بالوصول إلى الوسائط دون رقابة.

وبحسب ما ورد تعرض الناشر طوال العام لضغوط من وزارة الإعلام، مما أدى إلى تقييد الناشرين في كثير من الأحيان للكتب المتاحة في البلاد. وناشد أحد المؤلفين رفع الحظر عن كتابه، وكان الاستئناف في انتظار البت فيه حتى نهاية العام. وبحسب وزارة الإعلام قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمراجعة الكتب ذات الطابع الديني.

قوانين التشهير / القذف: يفرض القانون أحكاماً بالسجن على أي شخص "يشوه الدين"، ويجوز لأي مواطن مسلم أو مقيم أن يوجه اتهامات جنائية ضد أي شخص يعتقد صاحب الشكوى أنه تشهير بالإسلام. كما يجوز لأي مواطن تقديم شكوى إلى السلطات ضد أي شخص يعتقد المواطن أنه يشوه سمعة الأسرة الحاكمة أو يضر بالأخلاق العامة.

الأمن القومي: يحظر القانون نشر أو نقل أي معلومات تُعتبر مخربة للنظام الدستوري لأسباب تتعلق بالأمن القومي. حاکمت الحكومة المدونين على الإنترنت والنشطاء السياسيين ووسائل التواصل الاجتماعي بموجب

قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الطباعة والنشر وقانون الأمن الوطني. اعتقلت قوات الأمن في 2 يناير / كانون الثاني الصحفي والكاتبة عائشة الرشيد بموجب قانون الجرائم الإلكترونية بعد نشر منشورات على الإنترنت حول فساد المسؤولين الحكوميين. وأمر مكتب المدعي العام بالإفراج عنها بكفالة في 6 يناير / كانون الثاني.

حرية الإنترنت

يجرم قانون الجرائم الإلكترونية بعض الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك الوصول غير القانوني إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والوصول غير المصرح به إلى المعلومات السرية، والابتزاز واستخدام الإنترنت في الأنشطة الإرهابية وغسيل أموال واستخدام الإنترنت في الاتجار بالبشر. كانت إدارة الأمن السيبراني في وزارة الداخلية قد تلقت حتى ديسمبر / كانون الأول 4000 شكوى، ولدى الحكومة 288 قضية معلقة بموجب قانون الجرائم الإلكترونية.

يتطلب برنامج الترخيص الإلكتروني الحكومي الذي تتم إدارته بموجب قانون الإعلام الإلكتروني الحكومي وليس قانون الجرائم الإلكترونية المذكور أعلاه، أن يقوم المدونون والمواقع الإلكترونية التي تقدم أخباراً في البلاد بالتسجيل لدى وزارة الإعلام والتقدم للحصول على ترخيص أو دفع غرامة عن المخالفة. لم يتم إصدار مثل هذه الغرامات خلال العام.

واصلت الحكومة مراقبة الاتصالات عبر الإنترنت، مثل المدونات ومجموعات المناقشة، للتشهير ولأسباب أمنية عامة. وحجبت وزارة الاتصالات المواقع الإلكترونية التي تعتبرها "تعرض على الإرهاب وعدم الاستقرار" وطلبت من مزودي خدمة الإنترنت حجب المواقع التي "تنتهك عادات وتقاليدهم [الدولة]". قامت الحكومة بمقاضاة ومعاينة الأفراد بسبب تعبيرهم عن وجهات نظر سياسية أو دينية عبر الإنترنت، بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، بناءً على القوانين الحالية المتعلقة بالتشهير والوحدة الوطنية والأمن القومي. حاكمت الحكومة بعض المدونين على الإنترنت بموجب قانون الطباعة والنشر وقانون الأمن القومي. ففي مارس / آذار حُكم على الصحفي عبد الله الهدلق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الإساءة إلى الشيعة و "إثارة الفتنة الطائفية". وحكمت المحكمة الجنائية غيابياً في أبريل / نيسان على المدون عبد الله الصالح خمس سنوات بتهمة إهانة السعودية على وسائل التواصل الاجتماعي و "نشر أخبار كاذبة".

قامت الحكومة بتصفية الإنترنت في المقام الأول لحجب المواد الإباحية والمواد المتعلقة بالمثلثات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) والمواقع التي تنتقد الإسلام. أفادت التقارير بأن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في الكويت قامت بحجب 342 موقعاً على الإنترنت خلال العام.

وقّعت الكويت ومصر في أغسطس / آب مذكرة تفاهم بشأن اعتقال وتسليم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يرتكبون "جرائم إلكترونية" تؤثر على الأمن القومي المصري والكويتي.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

ينص القانون على حرية الرأي والبحث، لكن الرقابة الذاتية تحد من الحرية الأكاديمية، ويحظر القانون على الأكاديميين انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية بحق الموافقة على المناسبات العامة أو رفضها والأشخاص الذين تعتبرهم غير لائقين سياسياً أو أخلاقياً. استدعت وزارة الداخلية في مارس / آذار أصحاب ثلاثة أماكن كان من المقرر أن تستضيف فعاليات ثقافية للبدون لمدة أسبوع. طالب مسؤولو الوزارة أصحاب الأماكن بالتوقيع على إفادات تعد بعدم استضافة أي فعاليات أسبوع ثقافي للبدون. تم إلغاء الفعاليات في وقت لاحق.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

ينص الدستور على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات للمواطنين، ولكنه يحظر على غير المواطنين والبدون التظاهر.

أعلنت وزارة الداخلية في يوليو / تموز أنه تم السماح للشرطة بإطلاق النار على أرجل المتظاهرين إذا كانت سلامتهم مهددة، أو إذا كان الهارب يفر من السلطات (الأمر صراحة قال إن الشرطة لا يمكنها إطلاق النار للقتل في هذه الظروف).

أفاد نشطاء من البدون أنهم إذا حاولوا التجمع السلمي أو تنظيم حملات للحصول على حقوق متساوية فإن السلطات تضايقهم بانتظام. وأشار بعض نشطاء البدون إلى أنهم احتجوا لاستجوابهم من قبل السلطات في كل مرة خططوا فيها للحملات أو للاحتجاجات. في يوليو / تموز ألقى أمن الدولة القبض على 15 ناشطاً من البدون لتنظيم اعتصام سلمي في ميدان الحرية في بلدة الجهراء بالقرب من مدينة الكويت.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور على حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، لكن الحكومة فرضت قيوداً على هذا الحق. يحظر القانون على المجموعات المسجلة رسمياً المشاركة في الأنشطة السياسية.

في يوليو / تموز قامت الكويت بتسليم ثمانية مواطنين مصريين بناءً على طلب من الحكومة المصرية. أعلنت السلطات الكويتية أن الحكومة المصرية تلاحق المعارضين لانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين. وأشارت تقارير المنظمات غير الحكومية إلى أن المصريين الثمانية كانوا يقيمون بشكل قانوني في الكويت وقت تسليمهم ولم يرتكبوا أي جرائم في الكويت. أشارت منظمات غير حكومية إلى أن الثمانية يواجهون مخاطر كبيرة تتعلق بالتعذيب والاضطهاد في مصر.

استخدمت الحكومة سلطاتها لتسجيل الجمعيات كوسيلة للتأثير السياسي. يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية رفض طلب أي من المنظمات غير الحكومية إذا رأت أن المنظمة غير الحكومية لا تقدم خدمة عامة. معظم المنظمات الخيرية التي أغلقت كانت نتيجة الإبلاغ غير السليم عن أنشطة جمع الأموال، والتي تضمنت عدم الحصول على إذن من الوزارة أو عدم تقديم تقارير مالية سنوية. لم يكن للعشرات من المجموعات المدنية والأندية والمنظمات غير الحكومية غير المرخصة وضع قانوني، وقد اختار العديد منها عدم التسجيل بسبب الإزعاج البيروقراطي، بما في ذلك عدم القدرة على تلبية الحد الأدنى البالغ 50 عضواً. واصلت وزارة الشؤون الاجتماعية رفض بعض طلبات الترخيص الجديدة، بدعوى أن المنظمات غير الحكومية القائمة قدمت بالفعل

خدمات مماثلة لتلك التي اقترحها الملتزمون. يجب على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخصة الحصول على إذن من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية كمثلين رسميين لمنظمتهم.

في مايو / أيار وبعد تقديم عدد كبيرٍ من الطلبات من المنظمات غير الحكومية غير النشطة للمشاركة في الأنشطة في الخارج، وضعت إدارة المنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الاجتماعية لوائح جديدة لأعضاء المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المؤتمرات والمحاضرات والندوات التي تعقد خارج البلاد، بما في ذلك تحديد الحد الأقصى لعدد المشاركين إلى اثنين لكل منظمة غير حكومية، والتأكد من أن موضوع المؤتمر هو جزء من أهداف إنشاء المنظمة المعنية، وإخطار الوزارة قبل شهر على الأقل.

ت. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

ث. حرية التنقل

ينص الدستور بشكل عام على حرية الحركة الداخلية، ولكن تُقيد العديد من القوانين السفر إلى الخارج.

نظراً لعدم وجود طريق للحصول على الجنسية، يُعتبر جميع العمال القانونيين من غير المواطنين مقيمين أجنبياً بدلاً من مهاجرين.

السفر إلى الخارج: واجه البدون والعمال الأجانب مشاكل أو قيود على السفر إلى الخارج، فقيدت الحكومة قدرة بعض البدون على السفر إلى الخارج من خلال عدم إصدار وثائق السفر، على الرغم من أنها سمحت لبعض البدون بالسفر إلى الخارج لتلقي العلاج والتعليم وزيارة المملكة العربية السعودية للحج السنوي. لم تُصدر وزارة الداخلية جوازات "المادة 17" (وثائق السفر المؤقتة التي لا تمنح الجنسية) للبدون إلا لأسباب إنسانية منذ 2014. قالت وزارة الداخلية في أغسطس / آب إنها ستعلق إصدار جوازات سفر "المادة 17" إلى أجلٍ غير مسمى.

يسمح القانون أيضاً بحظر سفر المواطنين وغير المواطنين المتهمين أو المشتبه في انتهاكهم للقانون، بما في ذلك عدم سداد الديون، ويسمح للمواطنين الآخرين بتقديم التماس إلى السلطات لفرض حظر السفر. تم فرض هذا الحكم بشكل تعسفي في بعض الأحيان وأدى إلى التأخير وإلى إضافة المصاعب على المواطنين والأجانب الذين يغادرون البلاد. أعلنت وزارة العدل في يوليو / تموز أنها لن تفرض حظراً على السفر على من يدين "بمبالغ صغيرة" (تُعرّف بـ 300 دينار كويتي أو 1000 دولار أمريكي). أعلنت وزارة العدل في ديسمبر / كانون الأول أنه تم فرض 65888 حظراً للسفر على الكويتيين والأجانب خلال العام.

الجنسية: يحظر على الحكومة بموجب القانون سحب الجنسية من فردٍ وُلد مواطناً ما لم يكن هذا الشخص قد حصل على جنسية ثانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة إلغاء جنسية المواطنين المتجنسين لسبب ما ويمكنها بعد ذلك ترحيلهم. تشمل مبررات مثل هذه الإلغاءات ما يلي: إدانة جنائية بتهمة "الجرائم المتعلقة بالشرف والأمانة"، والحصول على الجنسية بطريقة ملتوية، والتهديد "بتقويض البنية الاقتصادية أو الاجتماعية للبلاد". وافق مجلس الوزراء في مارس / آذار على إعادة الجنسية إلى المعارض السابق سعد العجمي. وكانت الحكومة

قد سحبت جنسية العجمي بموجب المادة 11 من قانون الجنسية الكويتي لعام 1959 ولم تتم استعادتها إلا بعد أن تخلت عن جنسيات أخرى وقدم اعتذاراً كتابياً إلى الأمير. وفقاً للحكومة مُنح 376 فرداً الجنسية خلال العام، وتم سحب 106 جنسية.

في مايو / أيار 2018 أكدت محكمة النقض أنه لا يجوز سحب الجنسية من أي مواطن دون سبب مشروع، مُشددةً على أن الحكم النهائي للمحكمة يجب أن يبرر أي سحب للجنسية. ومع ذلك كانت هناك حالات تم فيها سحب جنسية مواطنين مولودين بشكلٍ طبيعي، حتى عندما وجدت المحاكم ذلك بأنه غير قانوني.

أصبح الأشخاص الذين تم سحب جنسيتهم عديمي الجنسية، مُضافاً إليهم أي فرد من أفراد الأسرة الذين يعتمدون عليهم عليهم للحصول على الجنسية. يمكن للسلطات الاستيلاء على جوازات السفر وبطاقات الهوية المدنية للأشخاص الذين يفقدون جنسيتهم ووضع تعبير "حظر" على أسمائهم في قواعد البيانات الحكومية. منع هذا "الحظر" المواطنين السابقين من السفر أو الحصول على الرعاية الصحية المجانية والخدمات الحكومية الأخرى المخصصة للمواطنين.

يحظر القانون منح الجنسية لغير المسلمين، لكنه يسمح للمواطنين الذكور غير المسلمين بنقل الجنسية إلى أولادهم.

يجوز للحكومة أن ترفض طلب الجنسية المقدم من الفرد البدون المُقيم بناءً على الانتهاكات الأمنية أو الإجرامية التي ارتكبتها أفراد عائلة الفرد. بالإضافة إلى ذلك، إذا فقد شخص الجنسية فإن جميع أفراد الأسرة الذين تم اشتقاق وضعهم من ذلك الشخص يفقدون جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها أيضاً.

ج. المشردون داخلياً

لا ينطبق.

ح. حماية اللاجئين

إساءة معاملة المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية: تعاونت الحكومة بشكل عام مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المعنيين.

الحصول على اللجوء: لا ينص القانون على منح حق اللجوء أو وضع اللاجئ، والبلد ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951. ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، ولم تمنح الحكومة وضع اللاجئ أو اللجوء خلال العام. اعترفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً في فبراير / شباط بوجود 1679 شخصاً معنياً بذلك في الكويت. وكان من ضمن هؤلاء 628 عراقياً و126 سورياً و925 من جنسياتٍ أخرى.

العمالة: كان معظم طالبي اللجوء واللاجئين من العراق والصومال وسوريا، بعضهم كان يعمل والبعض الآخر يتلقى الدعم من قبل مجموعات حقوق الإنسان بانتظار البت في طلبات اللجوء وإعادة التوطين المُقدمة إلى المفوضية. أفاد الكثيرون منهم بأنهم يخشون بشكل متزايد من فقدان وظائفهم أو الإقامة أو كليهما.

الحصول على الخدمات الأساسية: سنت الحكومة سياسات تجعل الرعاية الصحية والتعليم أكثر تكلفة للعمال الأجانب مقارنة مع المواطنين. وأفادت منظمات حقوق الإنسان أن الأثر الفوري لهذه السياسة هو أن العديد من العمال الأجانب وأسرة الذين يتلقون العلاج الطبي اختاروا الخروج من المستشفيات بدلاً من تلقي العلاج الذي لم يعد بوسعهم تحمله.

خ. الأشخاص عديمي الجنسية

وفقاً لأحدث الأرقام الحكومية كان هناك ما يقرب من 88000 من البدون في البلاد، في حين قدرت هيومن رايتس ووتش عدد سكان البدون بأكثر من 100000. لا يمنح القانون الأشخاص عديمي الجنسية، بمن فيهم البدون، مسلكاً واضحاً للحصول على الجنسية. وفقاً للحكومة تم منح 813 من البدون الجنسية بين 2018 و2019. أدى عدم وجود سلطة في النظام القضائي للبت في وضع الأشخاص عديمي الجنسية إلى زيادة تعقيد عملية الحصول على الجنسية، مما حال دون قدرة البدون للوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة وطلب النظر في قضاياهم للحصول على الجنسية.

كان لدى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية والمكلف بالإشراف على شؤون البدون عشرات الآلاف من طلبات الجنسية المقدمة من البدون قيد المراجعة في عام 2018. على الرغم من أنه يحق للبدون بموجب القانون الحصول على خدمات حكومية كالإقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد والرعاية الصحية المجانية والتعليم والبطاقات التموينية، فقد زعم أفراد المجتمع أنه كان من الصعب عليهم في كثير من الأحيان الاستفادة من هذه الخدمات بسبب الروتين البيروقراطي.

ووفقاً لمناصري البدون والمسؤولين الحكوميين فإن العديد من البدون لم يتمكنوا من تقديم وثائق تثبت العلاقات مع الدولة بما يكفي للتأهل للحصول على الجنسية. زعمت الحكومة أن الغالبية العظمى من البدون أخفوا جنسياتهم "الحقيقية" ولم يكونوا في الواقع عديمي الجنسية. قدّم مسؤولو الجهاز المركزي مزايا مُحفزة للبدون الذين يكشفون عن جنسية بديلة، بما في ذلك أولوية التوظيف بعد المواطنين، والقدرة على الحصول على رخصة قيادة. منذ مارس / آذار 2018 اعترف ما يقرب من 12700 من البدون بأن لديهم طلبات لجنسيات أخرى.

زعم قادة البدون أنه عندما حاول بعض أفراد البدون الحصول على خدمات حكومية من الجهاز المركزي كان المسؤولون يقومون بخداعهم بشكل روتيني من خلال وعدهم بتقديم الأوراق اللازمة فقط إذا وافق البدون على التوقيع على ورقة فارغة. وأفاد البدون أن الجهاز المركزي كان يكتب بعد ذلك بياناً على الورقة الفارغة الموقعة يدعي أنها "اعتراف" بالجنسية "الحقيقية" للبدون، مما يجعلهم غير مؤهلين لنيل الجنسية كبدون أو للحصول على الخدمات.

ووفقاً لبعض المصادر فإن بعض البدون خضعوا لاختبار الحمض النووي بزعم "إثبات" جنسيتهم الكويتية بحكم ارتباطهم بالدم لمواطن كويتي. يُطلب من البدون تقديم عينات من الحمض النووي تؤكد الأبوة للجنس، وهو ممارسة قال النقاد إنها تجعلهم عرضة لرفض الجنسية بناءً على اختبار الحمض النووي. وكثيراً ما يصبح الأطفال المولودون لأباء من البدون وأمّهات كويتيات عديمي الجنسية، لأن القانون لا يسمح للنساء بنقل الجنسية.

أفاد بعض البدون والمنظمات غير الحكومية الدولية أن الحكومة لم تمنح بعض الخدمات والمزايا الحكومية للبدون بشكل موحد، كالتعليم والتوظيف والرعاية الطبية وإصدار الوثائق المدنية مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة. وبما أن الحكومة تعاملهم كمقيمين غير شرعيين، فليس للبدون حقوق في الملكية. أشارت تقارير صحفية

في فبراير / شباط إلى أن وزارة الداخلية لن توظف البدون بين ضباطها حتى يُصدر مجلس الأمة تشريعاً بشأن الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون.

أفاد المدافعون عن البدون أن العديد من عائلات البدون لم يتمكنوا من الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم بسبب المتطلبات الإدارية الواسعة النطاق، مما حد من قدرة الأطفال على الحصول على بطاقات هوية حكومية والحصول على رعاية طبية كافية والذهاب إلى المدرسة، أو أن يتم احتسابهم في الإحصاءات الرسمية. نظم نشطاء البدون في أبريل / نيسان احتجاجاً على زيادة الرسوم الدراسية لجميع المدارس الخاصة في مدينة الجهراء والتي يسكنها عددٌ كبيرٌ من سكان البدون. قالت وزارة التربية والتعليم في يونيو / حزيران إنها سترفض دفع رواتب معلمي البدون الذين يحملون وثائق هوية مدنية منتهية الصلاحية حتى يستلموا بطاقات هوية جديدة. كما أشارت التقارير إلى أن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية طلب من بعض البنوك إغلاق حسابات البدون الذين لم يقدموا الوثائق اللازمة لتجديد بطاقات الهوية الخاصة بهم. أوقفت وزارة التربية والتعليم في أغسطس / آب قبول طلاب البدون، مُدعيةً عدم وجود مقاعد لهم في المدارس، ونصحت آباء البدون بالتفكير في تسجيل أطفالهم في المدارس الخاصة بدلاً من ذلك.

افتقر الكثير من البالغين من البدون إلى بطاقات الهوية بسبب العوائق الإدارية العديدة التي يواجهونها، مما يمنعهم من الانخراط في العمل القانوني أو الحصول على وثائق السفر.

وأدت القيود المفروضة على بطاقات الهوية أيضاً إلى عدم تمكن بعض أطفال البدون من التسجيل في المدارس العامة، مما دفعهم للعمل كبائعين متجولين للمساعدة في إعالة أسرهم. وبما أن لأطفال المواطنين الأولوية بالالتحاق بالمدارس العامة، التحق العديد من أطفال البدون بالمدارس الخاصة المتدنية المستوى إذا استطاعت أسرهم تحمّل تكاليفها.

عدلت الحكومة سابقاً القانون الحالي بشأن الخدمة العسكرية للسماح لأبناء الجنود الذين خدموا في الجيش لمدة 30 عاماً وأبناء الجنود الذين قتلوا أو فقدوا أثناء الخدمة بأن يكونوا مؤهلين للانضمام إلى الجيش. وبحسب رئيس اللجنة البرلمانية للداخلية والدفاع فإن أكثر من 27000 من البدون ينتظرون التجنيد.

انتحر عايد حمد مدعث في 7 يوليو / تموز، ووفقاً للمدافعين عن حقوق الإنسان فإن ذلك وقع بعد أن حرّمته الحكومة من الوثائق المدنية اللازمة للحصول إلى العمل والتعليم والخدمات العامة الأخرى. وأثناء الاحتجاجات التي وقعت إثر موت مدعث اعتقل جهاز أمن الدولة 15 ناشطاً على الأقل من البدون بين 11 و14 يوليو / تموز. وكان من بين المعتقلين المدافع البارز عن حقوق الإنسان عبد الحكيم الفضلي أثناء مدهامة السلطات لمنزله ومصادرة الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر التي تعود للفضلي ولأفراد عائلته. وكانت السلطات قد اعتقلت الفضلي عدة مرات في السنوات السابقة بسبب أنشطته السلمية الداعية لحقوق مجتمع البدون.

شارك بعض نشطاء البدون المعتقلين في إضراب عن الطعام لمدة 12 يوماً اعتباراً من 22 أغسطس / آب احتجاجاً على المحنة التي يمر بها مجتمعهم. تم إلغاء الإضراب عن الطعام بسبب تدهور صحة النشطاء. عقدت المحكمة الجنائية في 10 سبتمبر / أيلول أول جلسة استماع لها في القضية المرفوعة ضد البدون لتنظيمهم الاحتجاجات والاعتصامات غير المرخصة. أُجّلت المحكمة المحاكمة حتى 17 سبتمبر / أيلول، ثم أفرجت بعد ذلك عن خمسة متهمين بكفالة. وعقدت جلستان علنيتان إضافيتان في 12 و26 نوفمبر / تشرين الثاني. في 4 نوفمبر / تشرين الثاني انتحر رجلان من البدون في حدثين منفصلين.

واجه المعتقلون العديد من التهم منها الانضمام إلى منظمة محظورة تهدف إلى تقويض النظم الأساسية والإطاحة بنظام البلاد، ونشر أخبار كاذبة، وإهانة الدول الصديقة، وإساءة استخدام الهاتف، والتنظيم والمشاركة في التجمعات والمسيرات دون ترخيص، والتحريض على القتل. نفى جميع المتهمين جميع التهم.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

ينص الدستور على أن الدولة إمارة متوارثة. يتعين على مجلس الأمة المكوّن من 50 عضواً منتخباً (بالإضافة إلى الوزراء الذين عينتهم الحكومة) الموافقة على اختيار الأمير لولي العهد بأغلبية الأصوات التي تجري بالاقتراع السري. وفقاً لقانون توارث الإمارة يجب أن يكون ولي العهد من نسل الشيخ مبارك الصباح وأن يستوفي ثلاثة شروط إضافية: قد بلغ الثلاثين من العمر، وأن يكون بكامل قواه العقلية، وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين. يجوز للمجلس الوطني عزل الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا وجد أن أيّاً من هذه الشروط الثلاثة لم يتم الوفاء به.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: اعتبر المراقبون بشكل عام أن الانتخابات البرلمانية لعام 2016 كانت حرة ونزيهة ولم يبلغوا عن أي مشاكل إجرائية خطيرة. وجاءت الانتخابات بعد أن أمر الأمير بحل مجلس الأمة بسبب "التحديات الأمنية المتزايدة والتطورات الإقليمية المتقلبة". عاد معظم السياسيين المعارضين ومؤيديهم الذين قاطعوا انتخابات 2013 وشاركوا بدون حوادث. بلغت نسبة المشاركة الرسمية في انتخابات عام 2016 حوالي 70٪. وأجريت انتخابات برلمانية فرعية في مارس / آذار لشغل مقعدين أعلن عن شغورهما في يناير / كانون الثاني، وبلغت نسبة المشاركة 25 في المائة. لم تكن هناك ادعاءات بوجود مخالفات.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم تعترف الحكومة بأي أحزاب سياسية أو تسمح بتشكيلها، على الرغم من عدم وجود قانون رسمي يحظر الأحزاب السياسية. يجب على مرشحي مجلس الأمة ترشيح أنفسهم كأفراد. عملت الكتل غير الرسمية المنظمة بشكل جيد كتجمعات سياسية داخل مجلس الأمة، وشكّل النواب تحالفات غير ملزمة. ويُحظر على المدّانين بإهانة الأمير والإسلام الترشح لأي منصب منتخب. أصدرت محكمة النقض في مارس / آذار حكماً يحظر المواطنين من التصويت أو الترشح في الانتخابات العامة إذا كانوا مدّانين بالدعوة إلى التظاهر أو المشاركة في المظاهرات غير المسجلة أو المسيرات الاحتجاجية أو مقاومة عناصر الأمن. يُسجل الناخبون للتصويت كل شهر فبراير / شباط عند بلوغهم سن الاقتراع وهو 21 عاماً. يُشرف المدعون والقضاة من وزارة العدل على المراكز الانتخابية. عملت المدّعيات العامات كمشرفات لأول مرة خلال انتخابات 2016.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل في الحياة السياسية. على الرغم من أن المرأة حصلت على حق التصويت في عام 2005 إلا أنها لا تزال تواجه حواجز ثقافية واجتماعية تعيق مشاركتها السياسية. فعلى سبيل المثال نجح بعض زعماء القبائل في استبعاد النساء من الترشح للمناصب أو اختيار المرشحين الأوليين عن طريق منع أخذهنّ بعين الاعتبار أو من حضور الانتخابات التمهيدية غير الرسمية القبلية. في انتخابات 2016 تقدمت 15 امرأة بطلبات الترشح وفازت امرأة واحدة بمقعد. في الانتخابات الفرعية لعام 2019 كانت هناك 5 مرشحات من أصل 47 مرشحاً لشغل مقعدين. قامت النساء بالتسجيل للتصويت بمعدل أعلى من الرجال. يجوز لثلاث عضوات مُعينات

من قبل الوزارات التصويت في البرلمان المكون من 50 مقعداً في البلاد. في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 فاز المرشحون الذكور من الطائفة الشيعية التي شكلت ما يقرب من ثلث المواطنين بستة مقاعد في البرلمان.

تم تعيين ثلاثين من المدعيات العامات خلال العام. في حين لا توجد أحكام قانونية تمنع المرأة من التعيين كقاضية، لم يتم تعيين أي منهن، ولم تصل أي امرأة حتى الآن إلى عتبة الخمس سنوات من الخدمة كمديعة، وهي المدة المطلوبة للنظر في التعيين. قبل المجلس الأعلى للقضاء مجموعةً ثالثة مكونة من 30 مدعية في يوليو / تموز. وبما أن مكتب المدعي العام يوظف بانتظام المزيد من المرشحات فإن مجموعة أكبر من المرشحات ستصبح مؤهلة للعمل كقضاة بعد العام 2020.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على فساد المسؤولين الحكوميين، لكن الحكومة لم تُنفذ القانون بشكل فعال. يعتقد المراقبون أن المسؤولين المتورطين في ممارسات فاسدة يفلتون من العقاب. وردت تقارير عديدة عن فساد الحكومة خلال العام. هيئة مكافحة الفساد هي المكلفة بتلقي وتحليل الشكاوى وإرسالها إلى السلطات المختصة في النيابة العامة أو الشرطة لإجراء المزيد من التحقيقات أو الإجراءات. وتلقت هيئة مكافحة الفساد حتى سبتمبر / أيلول 136 تقريراً عن حالات فساد وأربعة تقارير عن مخالفات إدارية وثلاثة تقارير عن مخالفات مالية. أحالت الهيئة خلال العام 28 تقريراً إلى النيابة العامة.

كانت هناك العديد من التقارير التي تفيد بأن الأفراد اضطروا إلى دفع المال للوسطاء لتلقي الخدمات الحكومية الروتينية. كان فساد الشرطة مشكلة، خاصةً عندما كان لأحد أطراف النزاع علاقة شخصية مع مسؤول في الشرطة ضالع في قضية ما. أشارت تقارير واسعة الانتشار إلى أن الشرطة كانت تفضل المواطنين على غير المواطنين. كما وردت تقارير عديدة عن الفساد في عمليات الشراء وفي المناقصات للحصول على العقود الحكومية المربحة. في نوفمبر / تشرين الثاني أقال الأمير كلاً من نجله وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح من الحكومة بعد أن اتهم الأول الآخر بالفساد علناً. ونتيجة لذلك قدم رئيس الوزراء استقالة مجلس الوزراء بأكمله إلى الأمير، الذي عين حكومة جديدة في ديسمبر / كانون الأول.

تلقي جميع المسؤولين في القضاء تدريباً عن الفساد والالتزام بالشفافية كجزء من المناهج الرسمية للمعهد القضائي.

الفساد: إن ديوان المحاسبة هو المسؤول عن الإشراف على النفقات والإيرادات العامة ومنع إساءة استخدام الأموال العامة أو التلاعب بها. توزع الحكومة تقارير ديوان المحاسبة سنوياً على الأمير ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ووزير المالية. لم يتمكن عامة الناس من الاطلاع على هذه التقارير. أعلنت لجنة حماية الأموال العامة في البرلمان مراراً عن تحقيقات في إساءة استخدام الأموال العامة. وللمرة الأولى في تاريخ البلاد أُحيل وزير الصحة السابق ومسؤولان آخران رفيعا المستوى إلى المحكمة الوزارية بتهمة سوء التصرف بالأموال العامة والاختلاس. نشر مكتب نيابة الأموال العامة في ديسمبر / كانون الأول إحصاءاتٍ تُظهر ارتفاعاً بنسبة 750 بالمائة في جرائم الأموال العامة بين عامي 2009 و2018.

وافق المدعي العام في ديسمبر / كانون الأول على النظر في قضية تزعم التحايل في تعيين خبراء قانونيين في وزارة العدل. ادّعى المحامون بأن وزيرين سابقين أهدرا الأموال العامة وزورا الوثائق بشأن توظيف 560 خبيراً قانونياً.

في أبريل / نيسان أحال النائب العام المدير السابق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فهد الرجعان وزوجته إلى المحكمة الجنائية بتهمة غسل الأموال واختلاس أكثر من 240 مليون دينار كويتي (800 مليون دولار). وحكمت المحكمة الجنائية في يونيو / حزيران عليه وزوجته بالسجن مدى الحياة.

كما حكمت محكمة النقض في نوفمبر / تشرين الثاني على سفير سابق لدى تايلاند بالسجن سبع سنوات بتهمة اختلاس أكثر من 299 ألف دينار كويتي (مليون دولار) من الأموال العامة.

كشفت التحقيقات عن استخدام واسع النطاق لشهادات أكاديمية مزيفة من قبل المواطنين والأجانب المقيمين في القطاعين العام والخاص، مما كشف عن انعدام الشفافية في توظيف وترقية المسؤولين.

الإفصاح المالي: في العام 2018، تلقت النيابة العامة 110 تقارير قدمتها هيئة مكافحة الفساد ضد مسؤولين لم يقدموا بياناتهم المالية في الوقت المحدد.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

فرضت الحكومة بعض القيود على عمليات جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. عملت مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية بشكل عام ضمن قيود محدودة، مما ساعدها على التحقيق ونشر النتائج التي توصلت إليها بشأن قضايا حقوق الإنسان. يسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية، لكن الحكومة استمرت في رفض تسجيل بعضها. يتعين على المنظمات غير الحكومية المسجلة أن تثبت أن وجودها يخدم المصلحة العامة. يجب على المنظمات غير الحكومية المسجلة أن تثبت أنها ستقوم بأعمال تجارية مفيدة للبلاد، وأن عملها لا يمكن أن يقوّض القيم والمعايير الثقافية على النحو المحدد من قبل الحكومة. لا يجوز للمنظمات غير الحكومية المشاركة في النشاط السياسي أو الحث على الطائفية.

شملت المنظمات غير الحكومية المحلية الرئيسية المكرسة لحقوق الإنسان بشكل خاص الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. تم تكريس غالبية المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة لحقوق مجموعات معينة أو رعايتها، مثل النساء والأطفال والسجناء والأشخاص ذوي الإعاقة. وكان تدخل الحكومة ضئيلاً في عمل هذه المنظمات. كما عملت بضع عشرات من جماعات حقوق الإنسان المحلية غير المسجلة بسرية، لكنها كانت عرضةً لخطر العقاب إذا اشتد صوتها في فضح الانتهاكات. اجتمعت الحكومة واللجان المختلفة لمجلس الأمة من حين لآخر مع المنظمات غير الحكومية المحلية واستجابت بشكل عام لاستفساراتها.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تُعتبر لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة، والتي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، هيئة استشارية تستمع في المقام الأول للشكاوى الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعملت مع المدعين وأصحاب المصلحة للتوصل إلى تسوية متبادلة. وزارت اللجنة السجن المركزي ومركز الترحيل على مدار العام لمراجعة الاكتظاظ ومعاملة السجناء والمعتقلين وحالة كلا المرفقين. تمتعت اللجنة بالموارد الكافية واعتُبرت فعالة. بدأت اللجنة في يناير / كانون الثاني بتلقي الشكاوى عبر الإنترنت.

أنشأت وزارة الخارجية خلال العام إدارة مستقلة جديدة بقيادة مساعد وزير الخارجية للتعامل حصرياً مع قضايا حقوق الإنسان. تشرف الإدارة على جميع مساعي الحكومة في مجال حقوق الإنسان، وهي مكلفة بإعداد تقارير حقوق الإنسان والرد على التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يُعاقب على الاغتصاب بالعقوبة القصوى وهي الإعدام، والتي تفرضها المحاكم أحياناً على الجريمة، ولا يُعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة بموجب القانون، ولا يوجد قانون مُحدد للعنف الأسري. لم تُنفذ السلطات قوانين مكافحة الاغتصاب بشكل فعال، وظل العنف ضد المرأة يمثل مشكلة. يسمح قانون العقوبات للمغتصب بتجنب العقوبة شرط أن يتزوج ضحيته ويوافق ولي أمرها على عدم معاقبة الجاني. وردت تقارير تدّعي أن بعض مراكز الشرطة لم تأخذ بجدية تقارير المواطنين وغير المواطنين على حد سواء عن الاغتصاب والعنف المنزلي.

عندما كان يتم الإبلاغ عن ذلك كانت الشرطة تعتقل عادةً الجناة وتحقق في ادعاءات الاغتصاب، وفي عدد محدود من الحالات كانت تحاكم المتهم. في مارس / آذار حُكم على مُدرس مصري بالسجن مدى الحياة بتهمة الاعتداء الجنسي على طالبة.

على الرغم من أن الحكومة لا تنشر بانتظام الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، إلا أنه تم الإبلاغ بانتظام عن حالات العنف الأسري ضد المرأة من قبل المنظمات المحلية غير الحكومية. ورغم أنه لا يوجد قانون مُحدد للعنف الأسري، تراوحت العقوبات بين ستة أشهر سجن حتى عقوبة الإعدام، استناداً إلى أقسام أخرى من القانون الجنائي. لاحظ مقدمو الخدمات أنه لا يتم إبلاغ السلطات عن العنف المنزلي إلا نادراً جداً. قام ناشطو حقوق المرأة بتوثيق قصص عديدة عن مواطنات ومهاجرات يطلبن المساعدة لترك وضع مُسيء فواجهن العقبات بسبب عدم وجود ملاجئ لضحايا العنف المنزلي. وزعمت السلطات أنها فتحت ملجأ لضحايا العنف المنزلي، لكن الناشطين المُطّلعين على المنشأة قالوا إنها مجرد مبنى فارغ. أفاد المدافعون بأن النساء اللواتي يتواصلن مع الشرطة نادراً ما يحصلن على المساعدة لأن الضباط لم يتلقوا تدريباً بشكل كافٍ للتعامل مع حالات العنف المنزلي. أعيدت الضحايا بشكل عام إلى أولياء أمورهم من الذكور الذين كانوا في بعض الحالات مسيئين لهن.

ولم تنشر الحكومة أي إحصاءات عن العنف ضد المرأة. أظهر مسح أجرته الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في نوفمبر / تشرين الثاني أن 54 في المائة من النساء في الكويت من جميع الجنسيات قد تعرضن للعنف في حياتهن. وفي أكتوبر / تشرين الأول أيدت محكمة النقض حكم الإعدام الصادر في محكمة أدنى بحق رجلٍ مصري أدين بقتل زوجته اللبنانية. يجوز للمرأة طلب الطلاق على أساس إصابتها بالأذى من قبل زوجها، لكن القانون لا يوفر معياراً قانونياً واضحاً بشأن تعريف "إصابة". في حالات العنف المنزلي يجب على المرأة تقديم تقرير من مستشفى حكومي لتوثيق إصاباتهما، بالإضافة إلى وجود شاهدين على الأقل (أو شاهد ذكر وشاهدين من النساء) يمكنهم أن يشهدوا على الإساءة.

الممارسات التقليدية الأخرى الضارة: لم يُبلغ المسؤولون عما يسمى "جرائم الشرف" خلال العام. يتعامل قانون العقوبات مع بعض جرائم الشرف على أنها جُنح، أو يفرض عقوبات خفيفة للغاية. ينص القانون على أن الرجل

الذي يرى زوجته أو ابنته أو أمه أو أخته في "فعل الزنا" ويقتلها فوراً أو يقتل الرجل الذي ترتكب معه الزنا يواجه عقوبة قصوى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 225 ديناراً (743 دولاراً).

التحرش الجنسي: وصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي في مكان العمل بأنه مشكلة منتشرة ولا يُبلغ عنها. لا يوجد قانون مُحدد يعالج مشكلة التحرش الجنسي. يُجرم القانون "التعدي على الشرف"، والذي يشمل كل شيء من لمس المرأة ضد إرادتها إلى الاغتصاب، ولكن لا تُطبّق الشرطة هذا القانون بشكل مُتسق. عيّنت الحكومة ضابطات شرطة لمكافحة التحرش الجنسي على وجه التحديد في مراكز التسوق والأماكن العامة الأخرى. واجه مرتكبو التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي الغرامات والسجن.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أي تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي.

التمييز: لا يمنح القانون المرأة نفس الوضع القانوني والحقوق والأحكام المتعلقة بالميراث كالرجل. تعرضت النساء للتمييز في عدد من المجالات كالطلاق وحضانة الأطفال والمواطنة وفي مكان العمل، وفي قيمة شهادتهن في محكمة الشريعة في بعض الظروف. تتمتع المحاكم الشرعية (التي تتبع القانون الإسلامي) بالسلطة القضائية على قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة للسنة والشريعة. تُميز الشريعة ضد المرأة في الإجراءات القضائية والزواج وحضانة الأطفال والميراث. لم ترد أية حالات معروفة ومُبلغ عنها علناً عن التمييز الرسمي أو في القطاع الخاص في الحصول على الائتمان المصرفي أو امتلاك أو إدارة الأعمال أو تأمين السكن. عدّل مجلس الوزراء في يونيو / حزيران اللوائح المتعلقة بقروض الإسكان للنساء، مما زاد المبلغ الذي يمكن أن تتلقاه المُطلقات والأرامل من 30 ألف دينار كويتي إلى 35 ألفاً (من 100 ألف دولار إلى 115 ألفاً). في ديسمبر / كانون الأول رفضت المحكمة الدستورية عريضةً تطالب بالمساواة بين المواطنين والمواطنات في الحصول على قروض الزواج، بحجة أن الأزواج يتحملون أعباء مالية أكبر في الزواج. وقد حدث تمييز في التوظيف والمهنة فيما يتعلق بكل من المواطنات وغير المواطنات (انظر القسم 7 ث). وتسمح المحاكم العلمانية لأي شخص بالشهادة والنظر في شهادات الذكور والإناث على قدم المساواة، ولكن في المحاكم الشرعية فإن شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل.

يسمح قانون الأسرة الكويتي بالزواج بين الرجال المسلمين والنساء غير المسلمات (من الديانات الإبراهيمية فقط) ولكنه يحظر الزواج بين المسلمات والرجال من غير المسلمين. لا يشترط القانون على المرأة غير المسلمة أن تتحول إلى الإسلام لتتزوج من رجل مسلم، لكن العديد من النساء غير المسلمات يواجهن ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قوية لاعتناق الإسلام. في حالة الطلاق بين الأب المسلم والأم غير المسلمة التي لم تعتنق الإسلام يمنح القانون الأب أو أسرته فقط حق الوصاية على الأطفال. كما أن المرأة غير المسلمة المتزوجة من مواطن مسلم ليست مؤهلة للتجنس ولا يمكنها أن ترث ممتلكات زوجها ما لم يتم تحديدها كوريثة في وصيته.

تحكم الشريعة أيضاً في مسألة الوراثة، وتختلف وفقاً للفقهاء الإسلامي المُتبع. في غياب وريث ذكر مباشر يجوز للمرأة الشيعية أن ترث كل الممتلكات، في حين ترث المرأة السنية جزءاً فقط، مع تقسيم التوازن بين الإخوة والأعمام وأبناء عم المتوفى.

تواجه النساء المواطنات بموجب قانون الجنسية التمييز القانوني، فهنّ غير قادرات على نقل الجنسية لأزواجهن من غير المواطنين أو للأطفال المولودين لزوج غير مواطن أو للأشخاص عديمي الجنسية. مُنح بعض أبناء

الأرامل أو المطلقات الجنسية الكويتية في حالاتٍ استثنائيةٍ. المواطنون المتزوجون من غير المواطنين لا يواجهون مثل هذا التمييز.

يشترط القانون الفصل حسب الجنس في الفصول الدراسية في جميع الجامعات الحكومية والمدارس الثانوية، على الرغم من أن ذلك لم يُطبق دائماً. في مايو / أيار رفضت إدارة الشؤون القانونية في جامعة الكويت طلباً قدمته كلية الهندسة بإعادة نظام الحصص بين الجنسين بعد زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية.

الأطفال

تسجيل المواليد: تنتقل الجنسية حصراً من الأب، الأطفال الذين يولدون لأمهات مواطنات وآباء غير مواطنين لا يرثون الجنسية إلا إذا كانت الأم أرملة أو مُطّقة من الأب غير المواطن. تسجل الحكومة دين الأب على شهادات الميلاد. غالباً ما منحت الحكومة الجنسية للأطفال الأيتام أو اللقطاء، بما في ذلك أطفال البدون. كان الآباء البدون في بعض الأحيان غير قادرين على الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم بسبب المتطلبات الإدارية واسعة النطاق. إن عدم وجود شهادة ميلاد أطفال البدون منعهم من الحصول على أوراق الهوية والحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

التعليم: التعليم مجاني للمواطنين حتى المستوى الجامعي والإلزامي حتى المستوى الثانوي. لكن التعليم ليس مجاناً ولا إلزامياً لغير المواطنين. لم يتم التنفيذ الكامل لمرسوم مجلس الوزراء لعام 2011 الذي يوسّع مزايا التعليم لتشمل البدون. إن عدم وجود وثائق الهوية منع البدون أحياناً من الحصول على التعليم حتى في المدارس الخاصة.

الرعاية الصحية: أدى عدم وجود وثائق الهوية في بعض الأحيان إلى تقييد حصول البدون على الرعاية الصحية العامة.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانوني للزواج هو 17 للأولاد و15 للبنات، لكن التقاليد وتطلعات الأسرة أدت أحياناً إلى زواج البنات في سن أصغر في بعض المجموعات القبلية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا توجد قوانين خاصة بالمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال لأن جميع المواد الإباحية غير قانونية. لا يوجد قانون للاغتصاب أو السن الدنيا للعلاقات الجنسية بالتراضي، فالعلاقات الجنسية قبل الزواج غير قانونية.

في أبريل / نيسان أبلغ مكتب حماية الطفل بوزارة الصحة عن 60 حالة اعتداء جنسي على الأطفال، منها حوالي 600 حالة اعتداء وقعت في العام 2017. وقعت معظم الانتهاكات داخل الأسرة. وأبلغ المكتب عن زيادة في معدل حالات الاعتداء على الأطفال المُبلغ عنها بعد إنشاء المكتب، والذي بذل جهوداً كبيرة لرصد ومتابعة حالات الاعتداء على الأطفال منذ تأسيسه في عام 2014. وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية التابعة لمجلس الأمة في يناير / كانون الثاني على العديد من التعديلات على قانون حقوق الطفل، بما في ذلك عقوبة الإعدام لمن تثبت إدانتهم بالاعتداء الجنسي على الأطفال.

وزعم المكتب أنه أنشأ خطأً ساخناً على مدار 24 ساعة لتلقي أي تقارير عن سوء معاملة الأطفال واستغلالهم من أحد أفراد الأسرة، لكن التقارير تشير إلى أنه لم يتم تعيين الموظفين وتم إلغاء الخط.

ووضع مكتب حماية الطفل سياسة جديدة في قسم إدارة حماية الأحداث تهدف إلى حماية الأطفال من الأخطار التي تشكلها منصات وسائل التواصل الاجتماعي والاستغلال من قبل الآباء وغيرهم من البالغين. تُحمّل السياسة عائلات الأطفال الذين يبلغون من العمر 13 عاماً وما دون مسؤولية استخدام تطبيقات الوسائط الاجتماعية التي قد تكون غير مناسبة للأطفال الصغار أو قد تُعرضهم للمستغلين الجنسيين.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. انظر التقرير السنوي الدولي لوزارة الخارجية حول الاختطاف من قبل الوالدين على <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html> .

معاداة السامية

لم يكن هناك مواطنين كويتيين يهود معروفين ويفقد عدد العمال اليهود المقيمين الأجانب ببضعة عشرات. غالباً ما يصدر الخطاب المعادي للسامية من الذين يُسمّون أنفسهم إسلاميين أو من كتّاب الرأي المحافظين. تم الإبلاغ عن حالاتٍ لرجال دين وغيرهم ممن يصرّحون ببيانات تُعزز الصور النمطية السلبية لليهود. غالباً ما يخطط الصحفيون بين أفعال الحكومة الإسرائيلية أو وجهات نظرها مع تلك الخاصة باليهود بشكل أوسع. بما أن الحكومة لا تعترف بإسرائيل فهناك تعليمات رسمية تعود لفترة طويلة من الزمن للمعلمين لحذف أي ذكر لإسرائيل أو للمحرقة من الكتب المدرسية باللغة الإنجليزية. يحظر القانون على الشركات المحلية القيام بأعمال تجارية مع مواطنين إسرائيليين. وشمل ذلك سفر المواطنين الإسرائيليين على شركة الطيران الوطنية للبلاد.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على رابط الإحالة الإلكترونية: <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو حسية أو فكرية أو عقلية دائمة في العمل والتعليم والسفر الجوي ووسائل النقل الأخرى أو الحصول على الرعاية الصحية أو توفير الخدمات الحكومية الأخرى. وتُفرض العقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة دون سببٍ معقول. كما ينص القانون على تمكين دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني. طبقت الحكومة بشكل عام هذه الأحكام. لم يتمكن ذوو الإعاقة من غير المواطنين من الوصول إلى المرافق التي تديرها الحكومة، ولم يتلقوا الرواتب المدفوعة للمواطنين ذوي الإعاقة والتي تغطي تكاليف النقل والإسكان والرعاية الاجتماعية. ولم تُنفذ الحكومة بشكل كامل البرامج الاجتماعية وبرامج العمل لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات الجسدية، وخاصةً الإعاقة البصرية. قضت محكمة في يونيو / حزيران بأن ذوي الإعاقات البصرية مؤهلون للتسجيل لدى الهيئة العامة للمعاقين، ويجب أن يتلقوا جميع المساعدات والخدمات اللازمة.

خصّصت الحكومة خلال العام عدداً صغيراً من القبول في جامعة الكويت للمواطنين ذوي الإعاقة، وكانت هناك تغطية إعلامية منتظمة للطلاب ذوي الإعاقة الذين يحضرون الفصول الجامعية. أعلنت الهيئة العامة لشؤون

ذوي الإعاقة في يونيو / حزيران أنها ستبدأ في تقديم المنح الجامعية للطلاب ذوي الإعاقة. ومع ذلك لم توفر السلطات لغير المواطنين ذوي الإعاقة نفس الفرص التعليمية، بل واجه الطلاب من غير المواطنين ذوي الإعاقة نقصاً في المواد المتوفرة ونقصاً في التسهيلات المعقولة في المدارس.

التحق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس العامة. وأشرفت الحكومة على المدارس وبرامج التدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة وساهمت فيها.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

كان ما يقرب من 70 في المائة من السكان من غير المواطنين، وينحدر الكثير منهم من أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وجنوب آسيا وجنوب شرقها. كان التمييز المجتمعي ضد البدون وغير المواطنين منتشرًا وحدث في معظم مجالات الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف (انظر القسم 7.ث.) والتعليم والسكن والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية. تستخدم وزارة الداخلية الترحيل الإداري، الذي لا يخضع للمراجعة القضائية، لترحيل غير المواطنين بسبب مخالفات بسيطة مثل العمل بسيارة أجرة دون رخصة.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

إن ممارسة الجنس بالتراضي بين الرجال والتشبه بالنساء هي أمور غير قانونية، كما يجرم القانون النشاط الجنسي المثلي بالتراضي بين الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 21 سنة مع السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، أما أولئك الذين يشاركون في نشاط جنسي بالتراضي من نفس الجنس مع الرجال الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً فقد يصل سجنهم إلى 10 سنوات. لا توجد قوانين تجرم النشاط الجنسي من نفس الجنس بين النساء. يفرض القانون غرامة تقارب 1060 دينار (3500 دولار) والسجن من سنة إلى ثلاث سنوات للأشخاص الذين يفتقدون مظهر الجنس الآخر في الأماكن العامة. افاد المتحولون جنسياً عن مضايقات واحتجاز وإساءات على أيدي قوات الأمن.

دعا النائب محمد المطير في يوليو / تموز وزارة التجارة والصناعة إلى إزالة أعلام وألوان قوس قزح "فخر المثليين" من واجهات المتاجر، في حين أشاد زميله النائب ثامر السويط بالوزارة لإزالتها بعض هذه الأعلام.

حدث تمييز ومضايقة مجتمعية على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية، ومارس المسؤولون أيضاً هذا التمييز لكن إلى حد أقل، ويحدث ذلك عادةً عند اكتشاف أن الشخص الذي أوقف بسبب مخالفة مرورية لا يبدو أنه من الجنس المشار إليه في بطاقة الهوية. في مايو / أيار نظمت لجنة مشتركة مؤلفة من أعضاء من الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية وبلدية الكويت حملة تفتيش مفاجئة على مدينة الكويت استهدفت "بيوت الرذيلة" التي يُزعم أنها تعمل كصالات تدليك، واعتقلت العديد من الزبائن والعاملين الذين زعمت السلطات أنهم "يتشبهون بالنساء."

لم تركز أي منظمات غير حكومية مسجلة على مسائل مجتمع الميم، رغم وجود منظمات غير مسجلة. لم تعمل منظمات مجتمع الميم بشكل علني بسبب التقاليد الاجتماعية والقمع المحتمل، ولم تُنظم فعاليات مجتمع الميم للدفاع عن حقوق الإنسان أو مسيرات فخر المثليين.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز

أفادت المنظمات المحلية غير الحكومية لحقوق الإنسان عن روايات محدودة عن العنف المجتمعي أو التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز، لكن الأشخاص المصابين لم يكشفوا بشكل عام عن وضعهم بسبب وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالمرض. في مارس / آذار أصيب مواطن كويتي مصاب بالإيدز بجروح عندما تعرض للضرب في مستشفى محلي. أفاد المسؤولون القنصليون الذين استعرضوا طلبات الحصول على تأشيرة سفر طبية إلى البلدان التي لديها علاج قوي لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أن الأطباء والمستشفيات المحلية لن يشخصوا مريضاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في تقاريرهم الطبية حتى لا يتعرض المريض للوصم الاجتماعي. قامت السلطات منذ العام 2016 بترحيل مئات المقيمين الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

ظل الأشخاص غير المتزوجين، ولا سيما المقيمين الأجانب، يواجهون التمييز في السكن والطرده على أساس الحالة الزوجية فقط. فعلى سبيل المثال داهمت الشرطة بشكل متكرر المباني السكنية التي تضم "العزاب"، وأفيد أنها قطعت المياه والكهرباء لإجبار العمال على الخروج من أماكن إقامتهم. وتضاعفت هذه الجهود من خلال حملة لوحة الإعلانات "إطمئن" التي شجعت الكويتيين على استخدام خط ساخن مخصص للإبلاغ عن "العزاب" في المناطق السكنية بين شهري يوليو / تموز وأغسطس / آب. تعرّض غير المتزوجين من غير المواطنين للإخلاء بسبب قرار البلدية بفرض هذا الحظر وإبعادهم عن المساكن المخصصة لعائلات المواطنين، وأشارت البلدية إلى أن وجود الرجال العازبين هو سبب لزيادة الجريمة وعبء على الخدمات وتفاقم في حركة المرور. ووفقاً لبلدية الكويت قامت السلطات بطرد "العزاب" من 119 منزلاً وقطعت الكهرباء عن 120 منزلاً في يوليو / تموز، وفي أغسطس / آب تم إخلاء "العزاب" الذين يعيشون في 175 منزلاً وانقطعت الكهرباء عن 144 عقاراً.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يحمي القانون حق العمال الكويتيين في تكوين النقابات والانضمام إليها والمفاوضات الجماعية وإقامة الإضرابات القانونية لكن بقيود كبيرة. إلا أن الحكومة لم تحترم دائماً هذه الحقوق.

لا يسري القانون على موظفي القطاع العام أو العمالة المنزلية أو العاملين في المجال البحري. تُحدد قوانين العمل المنفصلة ظروف العمل في القطاعين العام والخاص، وتتعامل مع صناعة النفط بشكل منفصل. يسمح القانون بتعددية نقابية محدودة على المستوى المحلي، لكن الحكومة سمحت باتحاد واحد فقط هو الاتحاد العام لعمال الكويت. كما ينص القانون على أن أي نقابة جديدة يجب أن تضم 100 عامل على الأقل وأن 15 منهم على الأقل يجب أن يكونوا مواطنين.

يمنح القانون العمال حقاً محدوداً في المفاوضة الجماعية، باستثناء العمالة المنزلية وعمال النقل البحري وموظفي الخدمة المدنية. لا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازم لإبرام مثل هذه الاتفاقيات. لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة. واستناداً إلى المعلومات المتاحة لم يتضح ما إذا كانت العقوبات كافية لردع الانتهاكات.

لا يحق للعاملين في القطاع العام الإضراب. يحق للمواطنين في القطاع الخاص الإضراب، رغم أن الأحكام الصعبة التي تدعو إلى التفاوض والتحكيم الإلزامي في حالة النزاعات تحد من هذا الحق. لا يحظر القانون الانتقام من العمال المضربين أو يمنع الحكومة من التدخل في الأنشطة النقابية، بما في ذلك الحق في الإضراب. في نوفمبر / تشرين الثاني نظم مئات العمال في مطار الكويت الدولي إضراباً لمدة ساعة للمطالبة بظروف عمل أفضل وتعويضات عن التعرض اليومي للتلوث والضوضاء. وفي ديسمبر / كانون الأول احتج عمال النظافة في وزارة التربية والتعليم على الأجور المفقودة التي يعود تاريخها إلى شهر يوليو / تموز.

وفقاً للهيئة العامة للقوى العاملة كان هناك 2.75 مليون عامل في البلاد. وكان 17.7 في المائة فقط من إجمالي القوى العاملة من المواطنين. عمل معظم المواطنين (78 في المائة منذ 2018) في القطاع العام، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الحكومة وفرت مزايا مربحة للمواطنين، بما في ذلك التمويل السخي للتقاعد.

يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل صاحب العمل في الوظائف النقابية، وينص على إعادة العمال المفصولين بسبب نشاطهم النقابي. ومع ذلك يخول القانون المحاكم لحل أي نقابة لانتهاكها قوانين العمل أو لتهديدها "النظام العام والآداب العامة"، على الرغم من أن النقابة يمكنها الطعن في قرار المحكمة هذا. يمكن لوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية أن تطلب من المحكمة الابتدائية حل النقابة. بالإضافة إلى ذلك يجوز للأمين حل النقابة بمرسوم منه.

طبقت الحكومة القوانين المعمول بها مع بعض الاستثناءات، ولم تخضع الإجراءات عموماً للتأخير أو لاستئنافات طويلة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري ويعاقب عليه جنائياً "إلا في الحالات التي يحددها القانون للطوارئ الوطنية وبمكافأة عادلة". يسمح القانون بالسخرة في السجون كعقاب على التعبير عن وجهات نظر سياسية معينة، وفي حالات البحارة الذين يخالفون الانضباط. على الرغم من أن القانون يحظر حجز جوازات سفر العمال إلا أن هذه الممارسة ظلت شائعة بين الكفلاء وأصحاب العمل للأجانب، ولم تُظهر الحكومة أي جهود متسقة لفرض هذا الحظر. لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة، والعقوبات ليست كافية لردع الانتهاكات.

حَبَسَ أصحاب العمل بعض العمال المنزليين والزراعيين في أماكن عملهم من خلال الاحتفاظ بجوازات سفرهم، وفي حالة بعض عاملات المنازل تم حبسهن في مواقع عملهن. واجه العمال الذين فروا من أصحاب العمل المسيئين صعوبة في استرداد جوازات سفرهم، وتقوم السلطات بترحيلهم في جميع الحالات تقريباً. عادة ما تقتصر عقوبات الحكومة على الإجراءات الإدارية مثل فرض الغرامات وإغلاق شركات التوظيف وإصدار أوامر لأرباب العمل بإعادة جوازات السفر المحتجزة، أو مطالبة أصحاب العمل بدفع الأجور. في يونيو / حزيران أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة أنها أغلقت 1600 شركة حاصلة على عقود حكومية لعدم دفع أجور العمال في الوقت المحدد.

وفي يناير / كانون الثاني تظاهر عدد من العمال أمام وزارة الأشغال العامة احتجاجاً على التوقف عن دفع الرواتب لمدة أربعة أشهر. تم توظيف العمال من قبل شركة متعاقدة مع الوزارة لتقديم خدمات الصيانة. وتم

الإبلاغ عن احتجاجات مماثلة في أبريل / نيسان ضد شركة تعاقدت مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأفادت التقارير لاحقاً أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزعت جميع الرواتب المتأخرة.

وفي سبتمبر / أيلول حكمت محكمة الاستئناف على مالك الشركة بالسجن لسبع سنوات بتهمة تجارة التأشيرات. كما حكمت محكمة جنائية في يونيو / حزيران على محامية كويتية بالسجن لخمس سنوات بتهمة العمل القسري والاتجار بالأشخاص.

وقعت بعض حوادث السخرة والظروف الدالة على السخرة، وخاصةً بين العمال المنزليين والزراعيين الأجانب، وعادة ما تكون هذه الممارسات نتيجة إساءة استخدام صاحب العمل لنظام الكفالة للعمال غير المواطنين. وكثيراً ما يحتجز أصحاب العمل بشكل غير قانوني رواتب العمال المنزليين والعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر.

كانت الخدمة المنزلية هي النوع الأكثر شيوعاً من العمل الإجباري، والتي تشمل بشكل أساسي عاملات المنازل الأجنبية العاملات في ظل نظام الكفالة، ولكن كانت هناك أيضاً تقارير عن العمل القسري في قطاعي البناء والصرف الصحي. شملت ظروف العمل الإجباري للعمال المهاجرين عدم دفع الأجور وساعات عمل طويلة والحرمان من الطعام والتهديدات والاعتداء الجسدي والجنسي والقيود المفروضة على الحركة مثل حجز جوازات السفر أو الحجز في مكان العمل. في عام 2018 قدم أصحاب العمل 4500 تقرير "هروب" ضد موظفي القطاع الخاص. وقدمت عاملات المنازل ما يقرب من 240 شكوى ضد أصحاب عملهن وفقاً لقانون العمل المنزلي. وبحلول سبتمبر / أيلول أشارت إحصائيات الهيئة العامة للقوى العاملة إلى أنه تم تقديم 3793 شكوى تتعلق بالعمالات المنزليات بين أبريل / نيسان وأغسطس / آب 2019، بما في ذلك 2087 شكوى في شهر أغسطس / آب وحده. أفاد عددٌ من عاملات المنازل اللواتي هربن من أصحاب العمل المسيئين بأنهن انتظرن عدة أشهر لاستعادة جوازات سفرهن التي صادرها أصحاب العمل بشكلٍ غير قانوني عند بدء عملهن.

قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بإدارة ملجأ لعمالات المنازل المعنّفات لكنها لم تسمح لهن بمغادرة البلاد دون إذن من أصحاب العمل. وبحلول أكتوبر / تشرين الأول كان الملجأ يستوعب 500 ضحية وفقاً لمصدر حكومي. وقد استوعب ما يصل إلى 450 نزيلة في أبريل / نيسان قبل صدور عفو الإقامة الذي أزال حظر السفر عن العمال الذين يسعون إلى العودة إلى ديارهم. وفقاً لتقرير العام 2018 كانت هناك 145 عاملة مقيمة في الملجأ.

أطلقت شركة تملكها الحكومة لتوظيف عاملات المنازل خدماتها رسمياً في العام 2017 وخطت مبدئياً لاستقدام 120 عاملة منازل شهرياً من الفلبين وحوالي 100 عاملة من الهند. في فبراير / شباط أعلنت الشركة أنها ساعدت في استقدام ما يقرب من 900 عاملة منزلية إلى البلاد منذ سبتمبر / أيلول 2017 عندما بدأت في تلقي الطلبات. تعتمد رسوم التوظيف على خبرة ومهارات عاملات المنازل. قامت الحكومة بانتظام بحملات توعية إعلامية عبر وسائل الإعلام والمناسبات العامة والطرق الأخرى وأبلغت أصحاب العمل بالتنشيط على امتثال شركات التوظيف العامة والخاصة للقانون الجديد.

وردت تقارير إعلامية عديدة على مدار العام حول قيام الكفلاء بإساءة معاملة عاملات المنازل أو إذائهن عندما حاولن الهرب، وزعمت بعض التقارير أن الاعتداء أدى إلى وفاة العاملات. كانت العاملات المنزليات عرضة للاعتداء الجنسي بشكل خاص. أحجمت الشرطة والمحاكم عن مقاضاة المواطنين لسوء المعاملة في المساكن الخاصة، لكنها قامت بمقاضاة بعض الحالات الخطيرة من الانتهاكات عند الإبلاغ عنها، لا سيما عندما رفعت

سفارات بلد المصدر تلك القضايا. وفقاً لمسؤول حكومي رفيع المستوى فإن السلطات حاكمت العديد من حالات إساءة معاملة عاملات المنازل.

توفيت العاملة المنزلية الفلبينية كونستانسيا لاغو دايا في مايو / أيار بعد أن زُعم أنها تعرضت لاعتداء جسدي وجنسي من قبل صاحب عملها، وقامت النيابة العامة الكويتية فيما بعد بتقديم شكوى جنائية ضد صاحب العمل. وفي يونيو / حزيران وجه محامو السفارة الفلبينية اتهامات لرجل كويتي بالاعتداء الجنسي على عاملة منازل فلبينية، وبعد ذلك استدعت المحكمة الرجل لاستجوابه. أفادت وسائل الإعلام في ديسمبر / كانون الأول أنه تم احتجاز زوجين، حيث زُعم أن الزوج كان يعمل لدى وزارة الداخلية، بعد أن أحضرت خادمة فلبينية تبلغ من العمر 26 عاماً إلى المستشفى حيث توفيت فيما بعد وبها آثار إيذاء جسدي ظاهرة على جثتها، بما في ذلك أعضاء مفقودة وتمزق مهبلي مما يوحي بالاعتصاب، وذلك وفقاً لتصريحات للصحافة أدلى بها المسؤولون الذين قاموا بنشر الجثة في روايات أولية غير رسمية.

سلطت تقارير إعلامية عديدة الضوء على مشكلة تجارة التأشيرات، حيث تعمل الشركات ووكالات التوظيف معاً "لبيع" التأشيرات للعمال المستقبليين. في كثير من الأحيان كانت الوظائف والشركات المرتبطة بهذه التأشيرات وهمية، وتُترك العمال عُرضة للاستغلال والبحث عن عمل في السوق السوداء لكسب العيش ودفع تكلفة تأشيرة الإقامة. وقد تم اعتقال المتاجرين وشبكات العمل غير القانونية أسبوعياً تقريباً في أكتوبر / تشرين الأول أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة التي تدير ملجأً لعمال المنازل أنها أحالت 18 موقعا إلكترونياً وحساباً إلكترونياً إلى قسم الأمن الإلكتروني بوزارة الداخلية لبيع عاملات المنازل. نظراً لأن العمال لا يمكنهم تغيير وظائفهم بحرية فقد كانوا في بعض الأحيان على استعداد لتترك وظائفهم الأولية بسبب انخفاض الأجور أو ظروف العمل غير المقبولة والدخول في وضع إقامة غير قانوني على أمل تحسين ظروف العمل في وظيفة أخرى.

حكمت محكمة في سبتمبر / أيلول على شخصين بالسجن مدى الحياة (أحدهما مواطن كويتي)، وعلى أربعة آخرين بالسجن ثلاث سنوات لبيع 400 تأشيرة مقابل 5000 دولار لكل منهم. وكانت تسع حالات أخرى للاتجار في التأشيرات (التي تدعى بأن قيمة التأشيرات تتراوح بين 5000-6500 دولار) لا تزال قيد التحقيق في نهاية العام. اتبعت هذه التحقيقات والمحاكمات سياسة الحكومة في يناير / كانون الثاني لبدء محاكمة جرائم الاتجار بموجب قوانين مكافحة الاتجار (قوانين عمل الرذيلة) وتعيين نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

راجع أيضاً التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ت. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون جميع أشكال عمل الأطفال الأسوأ. الحد الأدنى القانوني لسن العمل هو 18 عاماً رغم أن أصحاب العمل قد يحصلون على تصاريح من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية لتشغيل الأحداث بين 15 و18 عاماً في بعض الحرف غير الخطيرة. يمكن للأحداث العمل ست ساعات في اليوم كحد أقصى، وألا يزيد العمل عن أربع ساعات متتالية تليها فترة راحة مدتها ساعة واحدة. لا يمكن للأحداث العمل لساعات إضافية أو بين الساعة 7 مساءً و6 صباحاً.

كانت هناك تقارير موثوقة لكنها ليست واسعة النطاق تفيد بأن الأطفال من أصل جنوب آسيا يعملون كخدم منازل. دخل بعض العمال القاصرين إلى البلاد في وثائق سفر بتواريخ ميلاد مزورة.

لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة، ولم تتوفر معلومات بشأن ما إذا كانت العقوبات كافية لردع الانتهاكات. يقوم مفتشو العمل والسلامة المهنية في الهيئة العامة للقوى العاملة بشكل روتيني بتفتيش الشركات الخاصة للامتثال لقانون العمل. واجه أصحاب العمل غير الممثلين الغرامات أو التعليق القسري لعمل شركاتهم. ومع ذلك لم تطبق الحكومة باستمرار قوانين عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي، مثل البيع في الشوارع.

ث. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز في التوظيف على أساس العرق والجنس والإعاقة. تقوم الحكومة على الفور بترحيل العمال الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا توجد حماية للعاملين على أساس الميول الجنسية. كما لا توجد قوانين تحظر التمييز في العمل على أساس الأمراض المعدية غير المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الوضع الاجتماعي، ولكن لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز في هذه المجالات. وحدث تمييز في التوظيف والمهنة فيما يتعلق بكل من النساء المواطنات وغير المواطنات. كانت عاملات المنازل معرضات بشكل خاص لخطر التمييز أو الإساءة بسبب البيئة المنزلية المعزولة التي يعملن فيها.

ينص القانون على أن المرأة يجب أن تتلقى "أجراً مساوياً لأجر الرجل بشرط أن تؤدي نفس العمل"، على الرغم من أنه يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" في المهن "الضارة" بالصحة، أو في تلك "التي تنتهك أخلاق العامة". كافتحت النساء المتعلمات ضد الطبيعة المحافظة للمجتمع التي تُقيّد فرص العمل، رغم وجود بعض التحسينات المحدودة. أفادت وسائل الإعلام أن فجوة الأجور بين العاملين والعاملات في القطاع العام بلغت 28.5 في المائة للمواطنين و7.9 في المائة لغير الكويتيين. وفقاً للإحصاءات الحكومية لعام 2018، شكّلت النساء 51 في المائة من السكان، ولكن كان إجمالي معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 55 في المائة في القطاع العام.

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو حسية أو فكرية أو عقلية دائمة في العمل، ويفرض العقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون دون سبب معقول عن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينص القانون على تمكين دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني. طبقت الحكومة بشكل عام هذه الأحكام. لم يكن لذوي الإعاقة من غير المواطنين إمكانية الوصول إلى المرافق التي تديرها الحكومة والتي شملت التدريب الوظيفي، وما زالت الحكومة قاصرة عن تنفيذ المساعدات الاجتماعية وأماكن العمل بشكل كامل للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، وخصوصاً الإعاقات البصرية.

لا يجوز للعمال الأجانب والذين يشكلون أكثر من 80 في المائة من القوى العاملة الانضمام إلى النقابات إلا كأعضاء غير مصوتين بعد خمس سنوات من العمل في القطاع المحدد الذي تمثله النقابة، شريطة حصولهم على شهادة أخلاق وحسن سلوك من الحكومة. كما لا يمكنهم الترشح للمقاعد أو التصويت في انتخابات مجالس النقابات. انتقدت كل من منظمة العمل الدولية واتحاد النقابات الدولي شرط المواطنة لدى النقابات في القطاعات التي توظف عدداً قليلاً من المواطنين، بما في ذلك الكثير من وظائف القطاع الخاص، مثل البناء. تعاملت الحكومة مع تصرفات العمال المواطنين وغير المواطنين بشكل مختلف. في حين أن المواطنين والقادة النقابيين والعاملين في القطاع العام لم يواجهوا أي عواقب حكومية على أدوارهم في أنشطة النقابات أو الإضراب، هددت الشركات بشكل مباشر العمال غير المواطنين الذين يدعون إلى الإضراب بإنهاء الخدمة والترحيل.

استمر الشيعة في الإبلاغ عن التمييز الحكومي على أساس الدين. فعلى سبيل المثال لم يكن الشيعة مُمثلين في جميع فروع قوات الأمن ونادراً ما كانوا يشغلون مناصب قيادية. استمر بعض الشيعة في الادعاء بأن "السقف الزجاجي" منعهم من الحصول على مناصب قيادية في مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. أما في القطاع الخاص فقد تم تمثيل الشيعة بشكل عام على جميع المستويات بما يتناسب مع النسبة المئوية للسكان.

ج. ظروف العمل المقبولة

يحدد القانون الحد الأدنى للأجور في قطاع النفط والقطاع الخاص والحد الأدنى للأجور الشهرية لعاملات المنازل. عاش معظم الموظفين ذوي الأجور المتدنية وعملوا في البلاد بدون عائلاتهم، وكان أصحاب العمل يوفرون بشكل عام شكلاً من أشكال السكن على الأقل. صادقت الكويت في يوليو / تموز على اتفاقية القضاء على العنف والمضايقة من قبل أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص والتي ستدخل حيز التنفيذ في يوليو / تموز 2020.

يحدد القانون أسبوع العمل القياسي بـ 48 ساعة (40 ساعة لصناعة البترول) ويمنح العاملين في القطاع الخاص إجازة سنوية لمدة 30 يوماً. كما يحظر القانون إلزام الموظفين بالعمل أكثر من 60 ساعة في الأسبوع أو 10 ساعات في اليوم. ينص القانون على 13 عطلة وطنية محددة سنوياً. يحق للعمال الحصول على 125 في المائة من الأجر الأساسي للعمل الإضافي للعمل و150 في المائة من الأجر الأساسي للعمل في يوم الإجازة الأسبوعية المحددة لهم. طبقت الحكومة القانون بشكل فعال إلا فيما يتعلق بعاملات المنازل. كانت العقوبات كافية لردع الانتهاكات.

أصدرت الحكومة معايير الصحة والسلامة المهنية التي كانت سارية وملائمة للصناعات الرئيسية، فعلى سبيل المثال ينص القانون على أن جميع الأعمال الخارجية تتوقف بين الساعة 11 صباحاً و4 مساءً خلال يونيو / حزيران ويوليو / تموز وأغسطس / آب، أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى أكثر من 120 درجة فهرنهايت في الظل. يمكن للعامل تقديم شكوى ضد صاحب العمل إلى الهيئة العامة للقوى العاملة إذا رأى العامل أن سلامته وصحته في خطر. بحلول 26 أغسطس / آب تلقت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان 356 شكوى من أصحاب العمل الذين ينتهكون حظر حرارة الصيف. وفي مايو / أيار أفادت بأن 12 عاملاً لقوا مصرعهم في حوادث مكان العمل بسبب إهمال صاحب العمل في الأشهر الـ 16 السابقة.

القانون واللوائح التي تحكم ظروف العمل المقبولة لا تنطبق على عاملات المنازل. تتمتع الهيئة العامة للقوى العاملة بالسلطة القضائية على شؤون العمالة المنزلية وتفرض معايير العمل في المنازل.

وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية هي المسؤولة عن تطبيق الأجور وساعات العمل الإضافي وأنظمة السلامة والصحة المهنية للعمال غير المحليين. كان تطبيق الوزارة جيداً بشكل عام، ولكن كانت هناك ثغرات في التنفيذ فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. أشار العديد من مسؤولي الوزارة إلى عدم كفاية عدد المفتشين كسبب رئيسي لعدم قدرتهم على تطبيق القوانين بشكل أفضل.

راقب مفتشو العمل والسلامة المهنية الشركات الخاصة. قامت الحكومة بشكل دوري بتفتيش الشركات لزيادة الوعي بين العمال وأرباب العمل والتأكد من أنهم يلتزمون بقواعد السلامة المعمول بها والسيطرة على التلوث في بعض الصناعات وتدريب العمال على استخدام الآلات والإبلاغ عن الانتهاكات.

لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة، لم يكن عدد المفتشين كافياً لردع الانتهاكات. راقبت وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية مواقع العمل وفتشتها للتأكد من الالتزام بقواعد حظر العمل الصيفي وسجلت مئات الانتهاكات خلال العام. يمكن للعمال أيضاً الإبلاغ عن هذه الانتهاكات إلى سفاراتهم أو الاتحاد العام لعمال الكويت أو قسم منازعات العمل. واجه أصحاب العمل غير الممتثلين التحذيرات أو الغرامات أو التعليق القسري لعمل الشركة، لكن لم يكن ذلك كافياً لردع المخالفين.

في الأشهر العشرة الأولى من العام تلقى قسم منازعات العمل حوالي 15150 شكوى من العمال وتم إحالة حوالي 5800 منها إلى المحاكم. كانت هذه الشكاوى إما تتعلق بقضايا العقد كعدم دفع الأجور، أو حول صعوبات نقل تأشيرات العمل إلى شركات جديدة. تم حل معظم الشكاوى في التحكيم، مع إحالة القضايا المتبقية إلى المحاكم للبت فيها. أمرت محكمة الاستئناف في يوليو / تموز شركة الخرافي وأولاده بدفع ورثة مقيم مصري متوفى (موظف سابق في الشركة) تعويضاً عن إهمال الشركة وعدم التزامها بلوائح الأمن والسلامة. أشارت الدعوى القضائية إلى أن موظفي الشركة تسببوا في الوفاة غير المقصودة للضحية بسبب الإهمال من خلال تكليف الموظف بتنظيف فتحة بعمق ستة أمتار (19.6 قدماً) بدون معدات مناسبة ودون التحقق من الغازات السامة.

في بعض الأحيان تدخلت الهيئة العامة للقوى العاملة لحل النزاعات العمالية بين العمال الأجانب وأصحاب العمل. وحكمت هيئة تحكيم العمل بالسلطة في بعض الأحيان لصالح العمال الأجانب الذين ادعوا أن أرباب عملهم انتهكوا عقود العمل. كانت الحكومة أكثر فعالية في حل منازعات الرواتب غير المدفوعة التي تشمل عمال القطاع الخاص من تلك التي تشمل معاملات المنازل. أشارت التقارير الإعلامية إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية فازت بـ 58 قضية ضد تجار التأشيرات بحلول أكتوبر / تشرين الأول.

كان العمال الأجانب عرضةً لظروف عمل غير مقبولة، وكثيراً ما زادت ساعات عمل عاملات المنازل وغيرها من العمال الأجانب غير المهرة في القطاع الخاص بشكل كبير عن 48 ساعة في الأسبوع وبدون يوم للراحة.

عندما انتهك أصحاب العمل حقوق عاملات المنازل لم يكن لديهن الكثير من الموارد باستثناء طلب دخول ملجأ عاملات المنازل، حيث توسطت الحكومة بين الكفيل والعاملات إما لمساعدتهن في العثور على كفيل بديل أو للمساعدة في العودة الطوعية. لم تكن هناك عمليات تفتيش للمساكن الخاصة، وهي مكان عمل غالبية عاملات المنازل في البلاد. أشارت التقارير إلى أن أصحاب العمل أجبروا عاملات المنازل على العمل لساعات إضافية دون تعويض إضافي. أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة في يوليو / تموز عن خططها للكشف عن نظام "القائمة السوداء" الذي يمنع كفالة عاملات المنازل من قبل مكاتب الاستقدام أو أصحاب العمل الذين ينتهكون حقوق العمال.

لم يكن لدى بعض عاملات المنازل القدرة على الخروج من وضع غير صحي أو غير آمن دون تعريض عملهن للخطر. وردت تقارير عن ارتكاب عاملات المنازل للانتحار أو محاولة الانتحار بسبب اليأس بشأن إساءة المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي أو ظروف العمل السيئة. يوفر قانون العام 2016 حماية قانونية لعاملات

المنازل، بما في ذلك عملية تظلم رسمية تديرها الهيئة العامة للقوى العاملة. إذا كان العامل غير راضٍ عن قرار التحكيم الصادر عن الهيئة فله الحق في رفع قضية قانونية عن طريق محكمة العمل.

حققت العديد من السفارات التي لديها عدد كبير من العمالة المنزلية في البلاد درجاتٍ متفاوتةٍ من النجاح في الضغط على الحكومة لمحاكمة الحالات الخطيرة لإساءة معاملة عاملات المنازل. وشملت الحالات الشديدة تلك التي حدثت فيها إصابات خطيرة والتي هددت حياة العامل.